الجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعـــة عمـــار ثليجـــي _الأغـــواط_

كليـــة العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التسيير

قســـــــم : العلوم التجارية

## الموضوع

مذكرة في اطار مقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

# مساهمة الامتيازات الجبائية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

# دراسة حالة الجزائر (2013-2016)

من إعـداد الطالبين:

– نكاع محمد الأمين

– عمران محمد الأمين

تحت إشـــراف الأســـتاذ:

– ميلود زيد الخير

لجنة المناقشة

| | | |
|---|---|---|
| – الأستاذ: | قرش عبد القادر | رئيسا |
| – الأستاذ : | ميلود زيد الخير | مشرفا و مقررا |
| – الأستاذ: | بدرينة مراد | عضوا ممتحنا |

السنـــة الجامعيـــة : 2017 – 2018

# الإهداء

اهدي ثمرة عملي هذا إلى من قال فيهم الله عز وجل:

"...وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى من سهرت على حسن تربيتي، إلى ينبوع الرحمة والحنان، إلى التي حرمت نفسها الراحة لننعم بها نحن، إلى من ساعدتني بدعائها وامانيها الطيبة.

...أمي الغالية أطال الله عمرها وحفظها...

إلى الذي شقى لأجل راحتنا وسعادتنا إلى من كان يهب حياته من أجل ان يرانا سعداء، إلى من حرق نفسه من أجل أن ينير طريقنا...إلى الذي لو قدمت له كنوز الدنيا فلن أوفيه حقه.

... أبي الغالي أطال الله عمره وحفظه...

أهدي مذكرتي هاته قلادة على صدرهما بل ووسام عرفان وتقدير.

كما أهدي هذه الثمرة إلى جميع أفراد عائلتي الكريمة.

خديجة وفاطمة الزهراء وهاجر والى حسن البنا والى ابني أختي محمد فاتح وطاها

إلى جميع الأصدقاء، و أحبائي

والى الذين لم يذكرهم اللسان ويذكرهم القلب

نكاع محمد الأمين

# كلمة شكر

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه نحمده و نشكره على أن أنعم علينا برعايته لنا على إنجاز هذا العمل المتواضع وعلى توفيقه لنا طيلة مشوارنا الدراسي.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في هذا الإنجاز سواء من بعيد أو من قريب كان.

ونخص بالذكر الأستاذ "ميلود زيد الخير" الذي ساعدني و لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته القيمة .

# ملخص الدراسة

**ملخص الدراسة بالعربية**

يهدف هذا البحث الى تحليل دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال دراسة وتحليل مختلف قوانين الاستثمار التي وضعتها الجزائر والتي تضمنت مجموعة من التحفيزات أهمها التحفيزات الضريبية، مع التركيز على مدى قدرتها على جذب الحجم المطلوب والمرغوب فيه من الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لدور المهم والحيوي الذي يلعبه فيرفع القدرات الانتاجية للبلد، زيادة معدلات التشغيل ، بالإضافة الى ادخال التقنية المتقدمة والالمام بها من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة اليها من طرف الدولة الجزائرية خاصة وأنها تتمتع بموقع استراتيجي هام للاستفادة ن المزايا التي يقدمها.

على الرغم من التحسن التدريجي للمناخ الاستثماري في الجزائر، وما تضمنه من العديد من المزايا والحوافز، الا أن حجم الاستثمار الأجنبي لم ترقا الى مستوى الفرص والامكانات المتاحة، ذلك أن هناك جملة من العوائق التي تسمم بيئة الأعمال ، ومن ثم تكون عامل طرد للاستثمارات المحتملة.

**ملخص الدراسة بالفرنسية**

Cette recherche vise à analyser le rôle des incitations fiscales pour attirer les investissements directs étrangers, à travers l'étude et diverses lois d'investissement fixé par l'Algérie, qui comprenait une série de mesures de relance plus importante analyse de la des incitations fiscales, avec un accent sur sa capacité à attirer le volume nécessaire et souhaitée de l'investissement direct étranger en raison il est important et le rôle essentiel qu'elle joue dans la levée de la capacité de production du pays, augmenter les taux d'emploi, en plus de l'introduction de la technologie de pointe et la familiarité avec d'une part, et d'autre part, l'apparition de celui-ci est nécessaire à l'état algérien d'autant plus qu'il bénéficie d'un emplacement stratégique important de profiter des avantages qu'elle procure.

Malgré l'amélioration progressive du climat d'investissement en Algérie et de ses nombreux avantages et des incitations , mais le volume des investissements étrangers n'a pas à la hauteur des possibilités et des facilités de sorte qu'il Ya un certain nombre d'obstacles qui empoisonnent l'environnement des affaires , et ensuite être expulsé pour le facteur d'investissement potentiel.

# قائمة الفهرس

| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء..... | |
| الشكر و التقدير..... | |
| ملخص..... | |
| الفهرس..... | |
| قائمة الجداول و الأشكال..... | |
| مقدمة..... | أ- هـ |
| الفصل الأول: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر | |
| تمهيد الفصل | 07 |
| المبحث الأول : ماهية استثمار الأجنبي المباشر..... | 08 |
| المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ..... | 08 |
| المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر..... | 08 |
| المطلب الثالث: خصائص و اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر..... | 10 |
| المبحث الثاني: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته ومزاياه وعيوبه..... | 11 |
| المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر..... | 11 |
| المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر..... | 16 |
| المطلب الثالث: عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر..... | 17 |
| المطلب الرابع: عيوب و مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر..... | 19 |
| المبحث الثالث: أثار ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر..... | 21 |
| المطلب الأول: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر..... | 21 |
| المطلب الثاني: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر..... | 26 |
| المطلب الثالث: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر..... | 28 |
| خلاصة الفصل ..... | 35 |
| الفصل الثاني : الاطار النظري للضريبة | |
| تمهيد الفصل..... | 37 |
| المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الضريبة..... | 38 |
| المطلب الأول: تعريف الضريبة..... | 38 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: قواعد أساسية للضريبة ..... | 39 |
| المطلب الثالث :اهداف العامة للضريبة..... | 40 |
| المطلب الرابع: تصنيف الضرائب وتحصيلها..... | 40 |
| المبحث الثاني: النظام الضريبي و مقومات بنائه..... | 45 |
| المطلب الأول: مفهوم نظام الضريبي وفعالية ضريبية..... | 45 |
| المطلب الثاني: مؤشرات النظام الضريبي الفعال..... | 46 |
| المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية للضريبة..... | 50 |
| المبحث الثالث: التحفيزات الضريبة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر..... | 54 |
| المطلب الأول: مفهوم التحفيزات الضريبية وأشكالها..... | 54 |
| المطلب الثاني: شروط فعالية السياسة التحفيزية الجبائية وأهدافها..... | 58 |
| المطلب الثالث: سياسات الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر..... | 60 |
| خلاصة الفصل..... | 61 |
| الفصل الثالث: دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | |
| تمهيد الفصل..... | 63 |
| المبحث الأول: تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... | 64 |
| المطلب الأول: تعزيز كفاءة الاطار التشريعي في الجزائر..... | 64 |
| المطلب الثاني: تحفيزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... | 70 |
| المطلب الثالث: تطوير أداء الاطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر..... | 74 |
| المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الحوافز المقدمة في قوانين الاستثمار... | 76 |
| المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الحوافز المقدمة في قانون المعدل 2013 وقانون 2016..... | 76 |
| المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار في الجزائر خلال فترة الدراسة..... | 78 |
| المطلب الثالث: مقارنة بين قوانين الاستثمار ومدى مساهمة الحوافز الضريبية الممنوحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر..... | 82 |
| المبحث الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيل الحوافز الضريبية في جذبه .. | 84 |
| المطلب الأول :العوائق الاقتصادية..... | 84 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: العوائق التنظيمية والادارية..... | 86 |
| المطلب الثالث: سبل تفعيل دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... | 87 |
| خلاصة الفصل..... | 90 |
| الخاتمة..... | 92 |
| قائمة المراجع..... | 96 |

# قائمة الجداول والأشكال

**قائمة الجداول**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 3-1 | توزيع الاستثمار حسب النشاط | 78 |
| 3-2 | توزيع الاستثمار حسب النوع | 80 |
| 3-3 | توزيع الاستثمار حسب القطاع القانوني | 81 |


**قائمة الأشكال**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية | 25 |
| 1-2 | دورة حياة السلعة ومراحل تطورها | 31 |
| 2-3 | مصادر الايرادات الضريبية في اطار النظام الضريبي الجديد | 49 |
| 2-4 | هيكل نماذج الحوافز الضريبية | 57 |
| 3-5 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 2013-2015 | 76 |
| 3-6 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 2015-2016 | 77 |
| 3-7 | توزيع الاستثمار حسب النشاط | 79 |
| 3-8 | توزيع الاستثمار حسب النوع | 81 |
| 3-9 | توزيع الاستثمار حسب القطاع القانوني | 82 |

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي ، باعتباره أحد مصادر التمويل الخارجي بالإضافة الى ما يقدمه من خدمات في التنمية الاقتصادية ومساهمته في توليد الادخار ويقلل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم في شكل كبير في نقل التقنية الحديثة ، كما أنه يلعب دورا مهما ومتطورا في تفعيل التجارة الخارجية لذا يوفر للمؤسسات التجارية أسواق جديدة لتصريف منتجاتها بتسهيلات إنتاجية وبكلفة منخفضة.

ونظرا لأهمية كبيرة التي يلعبها الاستثمار الأجنبي المباشر فقد اتجهت معظم الدول العالم سواء المتقدمة أو النامية الى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وأصبح هذا النوع من الاستثمارات مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق نحو جذب أكبر نسبة منها ، من أجل الظفر بالمزايا التي يتيحها.

ان اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دولة معينة يتوقف على ما تقدمه من تسهيلات وحوافز وتعتبر الحوافز الضريبية أحد الأساليب المستخدمة من طرف الدول المضيفة لجذب المستثمرين.

والجزائر بصفتها من بين دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر ولمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام وسائل للحوافز الضريبية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، عملت على اصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية.

## 1. إشكالية البحث :

انطلاقا من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي وازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء على منح حوافز واعفاءات من اجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكننا صياغة اشكالية البحث كالتالي:

ما هو دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

-ماهي طبيعة التحفيزات الضريبية الممنوحة لاستثمار الأجنبي المباشر في نظام الضريبي الجزائري؟

-هل ساهمة التحفيزات الضريبة في الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

-ماهي عراقيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟

## 2. فرضيات البحث

-يمنح النظام الضريبي الجزائري العديد من الحوافز الضريبية للاستثمار الأجنبي المباشر في شكل اعفاءات وتخفيضات .

-قد يكون ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر راجعا الى الزيادة في منح التخفيضات الضريبية.

-يعاني الاستثمار الأجنبي في الجزائر من جملة من المشاكل لعل أبرزها الفساد الاداري.

## 3. أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية :

- معرفة الدور الذي تلعبه التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر؛

- معرفة ما يقدمه الاستثمار الأجنبي للبلد المضيف من خلال توفير النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة الى الدول المضيفة؛

-معرفة ما يصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من امكانيات تدريب العمالة الوطنية لإكسابها مهارات الانتاج والتسويق والادارة المتقدمة.

## 4. أهداف اختيار الموضوع

- تنوير القارئ لإحدى المظاهر الاقتصادية الأبرز في العالم والتي تسعى جل الدول الى استقطابها؛

-إبراز نتائج التحفيزات الجبائية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ؛

- التطرق إلى إشكالية مدى فعالية التحفيزات الضريبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-التعرف عن الآثار الناتجة عن تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة.

## 5. حدود الدراسة

يمكن توضيح حدود بحثنا كالتالي :

ينحصر الاطار المكاني لحدود الدراسة حالة الجزائر أما الاطار الزماني فكان في فترة (2013-2016)

## 6. أهداف الدراسة:

ان الأهداف مراد تحقيقها من خلال تناولنا لهذا الموضوع تتمثل في ما يلي:

- محاولة ابراز دول التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر وبالتالي اختبار الفرضية الاساسية التي قامت عليها الدراسة.
- محاولة اضافة شيء جديد للدراسات السابقة في هذا المجال.
- اضافة مرجع بسيط لمكتبة الجامعة يستعان به في اعداد البحوث.

## 7. منهج الدراسة وأدواتها:

-منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في قسمها النظري على المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح للوصف الاستثمار الأجنبي المباشر، والتطرق الى مختلف جوانبه محاولين ابراز أهميته بالنسبة للدول المضيفة وكذلك المحددات المتحكمة في حركته ، وكذلك الأمر بالنسبة للتحفيزات الضريبية.

أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المناهج الاحصائية والتحليلية من خلال تقديم احصائيات حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر وتحليلها.

-أدوات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المصادر العربية والأجنبية وأهمها الكتب والأطروحات الجامعية والقوانين وشبكات الأنترنيت.

### 8. الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية ، التي حاولت تحليل ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال البحث عن المحددات الاساسية المساهمة في استقطاب هذه الاستثمارات ، ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل والنتائج التي تم التوصل اليها ، وفيما يلي نشير الى اهم الأبحاث الأكاديمية والعلمية التي تمكنا من الاطلاع عليها:

-الدراسة الأولى: رمضاني لعلا ، أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الاصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2002

-الدراسة الثانية: عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1996-2005 ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2007-2008

### 9. هيكل الدراسة:

من أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة تطرقنا في دراستنا لتقسيم البحث الى ثلاث فصول ، كالتالي:

الفصل الأول بعنوان الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قسم هو بدوره الى ثلاث مباحث ، المبحث الأول بعنوان ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ضم في محتواه مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وخصائصه واهدافه ، وفيما يخص المبحث الثاني فكان بعنوان ، دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته ومزاياه وعيوبه ، وقد تطرقنا فيه الى دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ثم الى محدداته وعراقيله وبعدها الى مزاياه وعيوبه ، وفيما يخص المبحث الثالث بعنوان أثار ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وقد أدرجنا فيه أثار الاستثمار الأجنبي المباشر وبعدها التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر ومنه الى التفسير الحديث لحركة هذا الأخير.

وفيما يخص الفصل الثاني كان بعنوان الإطار النظري للضريبة حيث قسم الى ثلاثة مباحث، وقد تناولنا في المبحث الأول المفاهيم العامة للضريبة وقد أدرجنا فيه ، تعريف الضريبة و القواعد الأساسية للضريبة وأهدافها وتصنيفها وتحصيلها. وفيما يخص المبحث الثاني فكان بعنوان النظام الضريبي ومقومات بنائه وقد قسمناه الى ثلاث مطالب كالتالي: أولا مفهوم النظام الضريبي والفعالية الضريبية ، ثانيا مؤشرات النظام الضريبي الفعال ، ثالثا الأثار الاقتصادية للضريبة . وفيما يخص المبحث الثالث فكان بعنوان التحفيزات الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر، وبدوره قسم الى ثلاث

مطالب، أولا مفهوم التحفيزات الضريبية وأشكالها ، ثانيا شروط فعالية السياسة التحفيزية الضريبية وأثارها ، ثالثا سياسات الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يخص الفصل الثالث فكان بعنوان دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقد تطرقنا فيه الى ثلاث مباحث أولا تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفيه تطرقنا الى ثلاث مطالب أولا تعزيز الاطار التشريعي في الجزائر ، ثانيا تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ثالثا تطوير أداء الاطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر، اما المبحث الثاني فكان بعنوان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الحوافز المقدمة في قانون الاستثمار وقد قسم الى ثلاثة مطالب، المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الحوافز المقدمة في قانون المعدل 2013 وقانون 2016. و المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار في الجزائر خلال فترة الدراسة. و المطلب الثالث: مقارنة بين قوانين الاستثمار ومدى مساهمة الحوافز الضريبية الممنوحة في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر. بينما المبحث الثالث فهو حول عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيل الحوافز الضريبية في جذبه . يستوعب ثلاثة مطالب. المطلب الأول :العوائق الاقتصادية. و المطلب الثاني: العوائق التنظيمية والادارية. و أخيرا المطلب الثالث حول سبل تفعيل دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

# الفصل الأول

# الاطار النظري

# للاستثمار الأجنبي

# المباشر

## تمهيد الفصل:

لقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر في سبعينات القرن الماضي مرفوض أو غير مرحبا به من طرف العديد من الحكومات حيث ان اتجاه الشركات متعددة الجنسيات الى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

في فترات لاحقة تغيرت هذه النظرة وأصبحت كل الدول تسعى لاستقطاب هذا الأخير لما يشكله من تدفقات لرؤوس الأموال داخل البلدان المضيفة وقد مثل بديل أخر للمديونية الخارجية التي أنهكت الاقتصاديات وخاصة اقتصاديات الدول النامية فأصبحت الكل الحكومات تسعى جاهدة لجذبه بمختلف الوسائل المتاحة لها وبتالي اصبح هناك تنافسية لاستقطابه حيث اصبحت هدفا تسعى اليه كل الحكومات.

ومن أجل التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر والاطلاع عليه بصفة أدق قد تطرقنا في هذا الفصل الى ثلاث مباحث حيت شكلت بالطريقة التالية:

**المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.**

**المبحث الثاني: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر عراقيله و مزاياه وعيوبه.**

**المبحث الثالث: أثار ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.**

## المبحث الأول :ماهية استثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وقد واجه رواد الاقتصاد عدة صعوبات وهذا ما يثبت مدى تعقد هذه الظاهرة.

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت تعاريف الاستثمار الاجنبي المباشر بتعدد رواد الاقتصاد وفيما يلي نذرك بعض التعاريف وهي كالتالي:

**1-تعريف OCDE**:كل شخص طبيعي ، كل مؤسسة عمومية او خاصة ، وكل حكومة ، وكل مجموعة من الأشخاص الطبعيين اللذين لهم علاقة فيما بينهم ، كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها وهي عبارة عن مستثمر أجنبي اذا كانت لديه مؤسسة للاستثمار الأجنبي ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد أخر غير الذي يقيم المستثمر الأجنبي.[1]

يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ، تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها ، أو ملكيته لنصيب منها حق الإدارة ، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع أجنبي مزدوج[2]:

الطابع الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله مستثمر الأجنبي في البلد المضيف.

الطابع الثاني: الملكية الكلية للمشروع.

**2-تعريف FMI**: إن الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو حيازة لفوائد دائمة في المؤسسات التي تقوم بنشاطها في الميدان الاقتصادي خارج الميدان المستثمر من أجل أن يكون له القدرة على أتخاذ القرارات الفعلية في تسييرها للمؤسسة[3].

### المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة أشكال للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها ما يلي:

**1-الاستثمار في المناطق الحرة (مناطق التجارة الحرة):**

هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة " تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية تستفيد من الإعفاءات الجمركية ، والنشاطات الانتاجية فيها معفية من الحقوق والرسوم ومن اجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية المدخلات التي تدخل في هذا المجال وتعتبر المناطق الحرة من أهم صور

[1] فوزية بو كريع، النية سلمى نصيرة، أثر الاستثمار الأجنبي على سوق العمل ، مذكرة تخرج ليسانس، دفعة 2006/2005بالأغواط، ص04

[2] نزيه عبد المقصود، الاثر الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر ،الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ،2007، ص31

[3] بيالة فريد ،شركات متعددة الجنسيات ،علاقات-أثار- مواقف، مكرة لنيل الماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، دفعة 1995/1994،ص107

الاستثمار الأجنبي في اتفاقيات الاستثمار الاجنبي المباشر و في اتفاقيات الشركات الاقتصادية"، وحسب إحصائيات المكتب الدولي للعمل : "فقد انتقلت المناطق الحرة ما بين 1975 و2002، من 79 منطقة حرة في 25دولة الى 3000منطقة حرة في 116 بلد"، حيث تقوم البلدان المضيفة بإنشاء مناطق حرة ، أي تحدد منطقة تكون فيها التجارة أو التصنيع غير خاضعين لأي نوع من أنواع الرسوم ، مثل الضرائب ، الرسوم الجمركية والتعويضات الاجتماعية ، وغيرها ، والاستثمار في المناطق الحرة تلقى سهولة في عملية التصدير و الاستيراد ، التخزين واعادة التصدير ، كما تكون هذه المناطق عادة بقرب الموانئ وخطوط النقل بالسكة الحديدية وخطوط النقل العادية ، مما يجعل سعر هذه السلع منخفضة مقارنة بأسعارها خارج المناطق ، ومثال ذلك منطقة التجارة الحرة جيجل(الجزائر )وان كانت غير عملية مئة في المئة [1].

**2-مشروعات أو عمليات التجميع:**

في هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم المستثمر الأجنبي بإنشاء وحدات في البلد المضيف فتقوم بتركيب وتجميع منتوج صنع مسبقا في البلد الأم سوق بعلامة أخرى ، انطلاق من أسواق البلد المضيف الى أسواق الدولية ، مثل ذلك تركيب وبيع السيارات بيجو بتركيا ، أو يقوم المستثمر الأجنبي بمد البلد المضيف بتكنولوجيا وأسرار تركيب مقابل نسبة من الأرباح المتفق عليها مسبقا.

**3-الاستثمار المشترك او المشاركة:**

يطلق عادة على هذا النوع من الاستثمار اسم المشروع المشترك ، وهو استثمار اجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني ، وتحدد نسبة المشاركة في رأس المال في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة . ويتخذ المشروع المشترك شكلا قانونيا معينا ، كما انه يحقق فائدة كبيرة لأطرافه وتنشأ عن مساهمة شريكين على الأقل في الاستثمار، اي انه يتم بين طرفين أحدهما محلي وطني والآخر خارجي أي أجنبي عن البلد ويكون التسيير المشترك في ادارة المشاريع بين جهة المستثمر الأجنبي والجهة المحلية حسب الاتفاق ، وبالتالي يكون اتخاذ القرار مشترك بين جهتين من ما يضمن مصالح كل طرف.

**4- الاستثمار الأجنبي الممتلك بالكامل للمستثمر الأجنبي:**

في هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تكون ملكية رأس المال أي المشروع المقام في دولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي ، بدءا بالمشروع ذاته الى الادارة والتسيير دون تدخل من الدولة المضيفة ، وتقوم هذه الطريقة في الأصل بناء على عملية نقل للمؤسسة بأكملها الى سوق دولي معين أو بعبارة أخرى نقل مهاراتها الادارية والفنية والتسويقية والتمويلية ومهارات أخرى الى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها

[1] بلعزوز بن علي ، مداني أحمد ، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر ،دراسة حالة منطقة بلارة ،الملتقى الدولي "أثار وانعكاسات اتفاق الشركات على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغير والمتوسطة "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس، سطيف ،13-14نوفمبر 2006 ص2

الكاملة ، حتى تستطيع المؤسسة استغلال خبرتها التنافسية بالكامل، اذا تتخوف كثير من الدول المضيفة من هذا النوع من الاستثمارات كونها يجلب معه التبعية الاقتصادية ، والهيمنة على القرار السياسي للبلد.

**5- الاندماج و الاستحواذ (الاستلاء/ الاحتواء):**

يقصد بالاندماج اتحاد مصالح شركتين أو اكثر بغرض تكوين كيان جديد، اما الاستحواذ في نشأ عند قيام احدى الشركات بالاستلاء على شركة أخرى ، حيث تضل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتذوب الشركة الثانية، ولقد أصبحت عملية الاندماج والاستحواذ سمة بارزة ، حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدرتها التنافسية وزيادة امدادها الجغرافي ، وتوسيع حصتها في السوق العالمي.

**6-التحالف الاستراتيجي:**

التحالف الاستراتيجي هو قيام تحالف بين مستثمر محلي وأخر أجنبي، من أجل التعاون في المنافسة او التعاون من أجل استغلال مواد الخام ، أو السيطرة على أسواق أخرى بالاتفاق بين المنافسين.

## المطلب الثالث: خصائص و اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

### خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر[1]:

إن من اهم خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يميزه عن الأشكال الأخرى من الاستثمارات الدولية هي قدرة المستثمر الأجنبي على ممارسة الرقابة على استخدام رؤوس الاموال الموظفة ، وبعبارة أخرى من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، غير المقيمين يستطيعون تسيير او التأثير في النشاط الانتاجي للبلد المضيف وهذا التأثير تبرز من عدة مؤشرات اقتصادية :النمو والعمل، تحويل التكنولوجيا، تأهيل اليد العاملة ...الخ. فالدول المضيفة غيرت حاليا نظرتها نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، علما أنه في السنوات 50و60 الاستثمار الاجنبي المباشر كان ينظر له بكثير من عدم الثقة في بعض البلدان السائرة في طريق النمو ، أما الآن أصبحت الدول تتسابق لجذبه ، باعتبارها وسيلة تمويل دولي فعالة بديلة عن المديونية ، من أهم خصائصه نجد:

**1-انخفاض دورة التقلب:**

إن تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر يتميز بالاستقرار اذا ما قورن مع قروض المصارف التجارية وتدفقات الحافظة الاجنبية ، وهذا راجع الى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته اذ تطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجز أمام صاحب المشروع بالإضافة الى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء ، وفي المقابل تعتبر بقية الاستثمار الاجنبي المباشر قصير الأجل تتأثر كثيرا بالتزامات ، لذا هذه الخاصية تجعل الاستثمار الاجنبي المباشر عند تمركزه في البلدان

[1] لقويني محمد الأمين ، نبق جمال ،أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الأغواط ،ص27.

المضيفة يستقر لمدة طويلة ، مما يجعله استثمار طويل الأجل، وهذه الخاصية تجعل الشركات متعددة الجنسيات تتمركز عن طريق وحدات انتاج عملاقة يتطلب انجازها مدة طويلة ، وبالتالي فمدة حياتها في البلدان المضيفة هي طويلة، تلزمها البقاء لاسترداد كامل مستثمراتها اضافة الى ان عقود بقائها في البلد المضيف تكون دائما عقود طويلة الاجل، تهدف منها الى المحافظة على مناصب الشغل لأبناء البلد المضيف لأطول مدة ممكنة ، وبالتالي الثبات وانخفاض درجة التقلب هي خاصية من خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر.

### 2-توجهات الاستثمار الاجنبي المباشر:

إن الخاصية الثانية التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر هي كيفية توزيع هذا الاخير عبر مختلف أنحاء العالم، فعادة الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبيرة من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، والنسبة المتبقية تستفيد منها مجموعة من الدول النامية يسيطر على حصة الأسهم فيها عدد قليل من دول أسيا وأمريكا اللاتينية ، ذلك كون الشركة متعددة الجنسيات غالبا ما يكون منشؤها في الدول المتقدمة ، كذلك لعامل السيطرة على منابع المواد الأولية وتجارة الدولية لظروف استعمارية .

## المبحث الثاني: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته ومزاياه وعيوبه.

ان الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل دورا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية ، بحيث يمثل حصة الأسد من تدفقات رؤوس الأموال الدولية وهو العنصر الأساسي لنقل المهارات والتكنولوجيا بين بلدان العالم ، ولتفسير رفض أو قبول هذا الاستثمار من طرف البلدان المضيفة يجب و المستثمر الأجنبي نحو الاستثمار الأجنبي المباشر.

## المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار في خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب و استقبال الاستثمار، وفيما يلي سنتطرق الى أهم هذه الدوافع:

### 1- دوافع البلد المضيف

تسعى مختلف الدول سواء المتقدمة منها أو النامية الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وقد أصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة ويعود هذا الى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول و اختلاف أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها ، وفيما يلي سنعرض أهم الاسباب الدافعة الى جلب الاستثمار الاجنبي المباشر مركزين على الدول النامية اساسا[1]:

[1] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1996-2005،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ،2007-2008،ص،ص56-57.

**1-1-تحسين وضعية ميزان المدفوعات:**

تسعى الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها الى جلب الاستثمار الاجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الاقل التخفيف من حدته في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة ، ويفضل الاستثمار الاجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الاجنبي للمزايا التالية:

أ- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج الى البلد المضيف له عندما يتبنا هذا الأخير استراتيجية الانتاج من أجل التصدير، كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني في بلد المذكور استراتيجية الانتاج من أجل احلال الواردات وفي كلتا الاستراتيجيتين يكون الأثر اجابي على ميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار ومن ثم على ميزان المدفوعات.

ب- يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا الا اذا حقق مشروع الاستثمار ارباحا، عكس القروض التي يجب ان تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية او ايجابية انتاجها.

ج- هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج الى معدات وتجهيزات تستورد من الخارج الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملات الأجنبية غير المتوفر بالحجم الكافي ، و دخول الاستثمار الأجنبي المباشر يأدي الى توفير هذه العملات الأجنبية لاسترداد المعدات والتجهيزات المعنية أو يورد هذا الأخير بذاته ، ومن ثم يعفي البلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجية.

**1-2-زيادة التراكم في رأس المال الثابت والانتاج الوطني :**

ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر اقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة ، وبالتالي اقتناء أصول انتاجية اضافية ، الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار. وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الانتاج المحلي ومنه المساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي، وهذا الأخير سينعكس أثره الإيجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الهدف الأساسي الذي تسعى اليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

**1-3-الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية**[1]**:**

تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية ، وتجتنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة ، بينما القروض والاعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية ، لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها.

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره،ص،ص57-58

### 1-4-الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:

تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية...الخ.

غير أن الطاقات الانتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي للاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها ، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقة الانتاجية ، ومن ثم امكانية الاستغلال الأكبر قدر الامكان من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا والتي يتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار.

### 1-5-تخفيض مستوى البطالة:

من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج الى اليد العاملة، وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي الى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار، خاصة اذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من كثافة الرأس المالية ، هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة منخفضة التكلفة في البلدان النامية.

### 1-6-نقل التكنولوجيا الحديثة:

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته ، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل تكاليف هو استراد مكوناتها والعمل على تطويرها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، وهذا ما يمكن أن يحد من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما والنامية ، حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن الانتاجي الحديث وطرقه التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الادارية والمالية والتسويقية المعاصرة ...الخ. علاوة عن مساهمته في تكوين العمال والمسيرين والمسؤولين المحليين من خلال توظيف هؤلاء في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال أثر المحاكاة بين هذا الأخير والمؤسسات المحلية للبلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار، كما يساهم في تنمية أعمال البحث والتطوير.

إن المساهمة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تكمن في حصة من رؤوس الأموال ، بل في تحويل الأصول الملموسة ، ومع ذلك فإن وجود مؤسسات أجنبية يحفز بتأكيد عصرنة قطاع البنوك وقطاعات تمويل الاستثمارات[1].

### 1-7-سد فجوة الادخار والاستثمار:

عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ الى المصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والاعانات والمنح والقروض الخارجية ، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة ، ولها

[1] عبد الكريم بعداش ، مرجع سبق ذكره ، ص59.

تكاليف مستقبلية باهظه جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها ، الشيء الذي دفع بها الى البحث عن مصدر التمويل البديلة عن الاقتراض الخارجي.

وأمام تراجع الاعانات والمنح الخارجية وخضوعها لاعتبارات السياسية وانطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم اعانة غير عادلة وابتزازية ، صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية، نظرا لعدم تضمنه الشروط الغير المرغوبة المصاحبة لبعض الاعانات الاجنبية ، وخلوه من العيوب التي ينطوي عليها الاقراض الخارجي.

ويفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية الى البلد المضيف له مكملا الادخار المحلي لتمويل الخطط التنمية التي تضعها الحكومات، المتضمنة انجاز الاستثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصا الاقتصادية منها.

## 2- دوافع المستثمر الأجنبي

يتم في ما يلي عرض أهم دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العناصر التالية[1]:

### 2-1-طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري:

تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر الى مزاولة نشاطه عبر حدوده الوطنية ، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط سريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج ، ولغرض تفادي الاخفاق، بالبحث عن أسواق الاستهلاك الملائمة ونقل وحداته الانتاجية والتسويقية أو راس المال معين اليها ومباشرة الانتاج فيها.

### 2-2-زيادة العوائد:

دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر. وتتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها: التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الانتاج الخاصة بتكاليف المواد الاولية واليد العاملة ، وهذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار. أما اذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا من ما يعني ضرورة اعادة استثمار العوائد من جديد ، فلن يتحقق هذا العائد ويفتقد جاذبيته.

وتبعا لهذا التحليل نجد ان كثيرا من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الانتاجية الى الدول المجاورة أو الغير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية ، التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها. وتعتمد أغلب الشركات الأوروبية واليابانية هذا السياق المحققة في أن واحد استثمارا مضمونا وعوائد عالية.

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره،ص،ص53-54.

**2-3-زيادة المبيعات:**

مهما كان كبر حجم سوق دولة ما ، فانه يبدو صغيرا جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير اليها. وبهدف الاستفادة من وفرات الانتاج بأحجام كبيرة ، فانه يجب البحث عن الأسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الانتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة. في حالة عدم توفر هذه الامكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة من طرف دول أخرى أو لأسباب أخرا، وهي عديدة، تلجأ الشركة الى الانتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود سابقة الذكر.

**2-4-تخفيض المخاطر:**

يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج ، اذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته الضعيفة ، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها القوية نظرا لمواجهتها نفس ظروف ذات طبيعة عامة.

كما انه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما ، وتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه من دولة الى دولة أخرى لا توجد فيها منافسة بنفس الحدة. "ورأس المال الأجنبي يحاول بقدر الامكان توزيع استثماراته بدول واسواق مختلفة كي يحد من انعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة".

2-5-**تحسين الموارد وضمان توفيرها:**

قد يتطلب الانتاج لسلعة ما استراد المواد الأولية أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة ، وبهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد و الأجزاء و بالكمية والجودة وبالأسعار المرغوبة ، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في المؤسسة القائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها امكانياتها الذاتية وتشريعات البلد المضيف للاستثمار.

**2-6-الاستفادة من المزايا المكانية:** وهي التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة الى حوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، والتي تنعكس في انخفاض تكاليف الانتاج و/او انخفاض معدلات الضرائب على الارباح وبالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.

**2-7-حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع:** يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع اسواق دول معينة ، عن طريق تصدير انتاجهم الى هذه الاسواق ، الى انشاء مشروعات في هذه الاسواق حتى لا يسبقهم منافسوهم الى ذلك ، فهم ان سبقوهم الى هذه الاسواق سوف يغلقونها في وجوههم ، وقد تلجأ الشركة الى اقامة مصنع لها في الخارج اذا ما واجهت منافسة محلية من طرف المستورد بسعر أقل من سعر الشركة. حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد هي أيضا من مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض اسعار البيع الى

مستوى منافسيها بالاستيراد. كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في "النمو والتوسع يأدي بالضرورة الى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية. ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في اطار هذا العامل ، اضطرار شركة كرايزلر ( Chrysler) ، وهي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرا في صناعة السيارات ، ونتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة فورد وشركة جنرال موتورز التين من ما دفع الشركتين المذكورتين أيضا الى انشاء فروع لهما ، وشركات التابعة بمنطقة الجغرافية المذكورة.

### 2-8-السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة:

تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني اذا انه يؤدي الى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على الموارد الخام بأسعار معتدلة من ما يؤدي في نهايته الى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.

إن هناك أسباب ظاهرية وأخرى خفية للاستثمار في دول أخرى. وتمثل الاسباب الظاهرية والتي سبق عرضها الواجهة الحضارية والأسباب المشروعة للشركات الدولية ، الا اننا نرى وراء هذه الأسباب الحضارية المشروعة، أسبابا أخرى خفية تتمثل في السيطرة على الاقتصاد الدولي ، لإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري. والدول القوية مدفوعة منذ القدم في الرغبة في السيطرة على الدول الأخرى الأقل منها قوة. ولا يمكن الادعاء بأن الاستثمار الأجنبي في الدول الضعيفة يستهدف تقوية هذه الأخيرة. بدليل التاريخ الاستعماري البغيض للدول المصدرة لهذا الاستثمار.

## المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة محددات يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في اطار الاستثمار الأجنبي المباشر للانتقال من بلد الام الى بلد آخر أو فتح فرع في البلد المضيف وهي عبارة عن مزيج اذا حقق يقدم هذا الأخير على الانتقال وتتمثل هذه المحددات فيما يلي[1]:

### 1-البيئة السياسية:

يعتبر النظام السياسي القائم في بلد أحد اهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية ، حيث أن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي المتخذ قرارا لقبول أو رفض المشروع ، ليس على أساس حجم السوق أو العائد و حسب ، وانما على أساس درجة الاستقرار

[1] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص المالية الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مدرسة الدكتوراه تسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بن القايد،2010-2011،ص،ص 9-10

للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.

**2-البيئة الاقتصادية:**

"ان توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وامكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر إمكانية الحصول على معدلات عائد كبيرة ، الا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة ، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو للناتج القومي الاجمالي ، معدل الدخل الفردي ، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق."

"اضافتا الى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذب للاستثمار مثل الطرق ، خدمات الكهرباء، الاتصالات ، الدول التي تتوفر فيها البنى تعتبر جذابة للاستثمار.

**3-البنية القانونية والتشريعية:**

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية والضريبية بالإضافة الى ضمانات ضد المخاطر الغير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة حق المستثمر في تحويل ارباحه لأي دولة في أي لحظة ، حيث تتنافس دول العالم على اصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط أن لا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية وأخذ من سيادة دولة المضيفة وإمكاناتها.

**4-البيئة الادارية:**

يعتبر النظام الاداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة ادارية جاذبة للاستثمار وأهم المظاهر البيئية الادارية وجود أجهزة حكومية تقوم على عملية ادارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على تلخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والاداري في أجهزة الحكومية

## المطلب الثالث: عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة أنواع من العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر والتي نصنفها بالعراقيل سياسية وقانونية وادارية وعراقيل اقتصادية واجتماعية والتي سنتطرق لها فيما يلي:

**1-العراقيل السياسية والقانونية والادارية** وهي كالتالي[1]:

- ✓ عدم امكانية سيادة القانون بسبب تعفن الأجهزة الادارية وسيطرة الفساد؛
- ✓ انعدام بيانات والمعلومات الاستثمارية؛
- ✓ غياب المحاكم المتخصصة في القضايا الذات الطابع التجاري والاقتصادي؛
- ✓ تأثير القرارات الاقتصادية تأثيرا مباشرا بالمواقف السياسية؛
- ✓ نقص الخبرات الفنية والادارية الازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية ، مع قلة مكاتب الاستثمارات؛
- ✓ تفشي الرشوة والبيروقراطية والروتين في انجاز الملفات ، حيث تتطلب تعدد الوثائق وطول الوقت للحصول عليها؛
- ✓ عدم استقرار قوانين الاستثمار وغموضها؛
- ✓ الكثير من التشريعات المتعلقة بالاستثمار لم تتضمن نصوص صريحة تبين العلاقة بين الاستثمار والبيئة؛
- ✓ غياب لتنسيق بين أجهزة الاستثمار؛
- ✓ تذبذب الأوضاع الأمنية و انعكاساتها على الاستثمارات الداخلية؛
- ✓ عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها ، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني من نسبة جمود في مجال الاصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية؛
- ✓ عدم قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين والتعاقدات الخاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية؛

**2-العراقيل الاقتصادية والمالية**: وهي كالتالي[2]

- ✓ صعوبة الحصول على العقار الصناعي، بالرغم أنه غير ممنوع للمستثمرين الأجانب ، وهذا راجع لكثرة التعقيدات منها كثرة الاجراءات الادارية وتعدد النصوص القانونية ، وارتفاع أسعارها؛

[1] سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر"، مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف،2009-2010،ص67

[2] سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 68

✓ الوصول الى الأسواق المحلية ومشاركة في الاقتصاديات ذلك البلد حيث يتم ازالة معوقات الاستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسات التي تملكها الدولة ، ومن خلال اعطاء اشارة للمستثمر على أن الحكومة المضيفة أصبحت ترحب بالاستثمارات الأجنبية الخاصة في بنية الأساسية تحسين الخدمات المرتبطة بالخوصصة؛

✓ تعثر اجراءات الخوصصة ، حيث تعتبر الخوصصة عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق اتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب؛

✓ عدم توفر البيئة الاستثمارية كسوق عمالة غير مؤهلة وغير مرنة واضافة الى ذلك صعوبة وارتفاع تكلفة الخدمات مثل : المياه والكهرباء؛

✓ عدم توفر خريطة من المشروعات الاستثمارية والفرص المجدية والمتاحة للاستثمار؛

✓ قلة التشريعات المصرفية سواء من الناحية القانونية أو من الناحية التقنية؛

✓ ضعف السياسات الاقتصادية التي أدت الى نشأة أسواق موازية والتي أدت الى بروز ظاهرتي الفساد والمنافسة الغير مشروعة؛

### 3-العراقيل الاجتماعية والبنى التحتية[1]:

✓ نقص الفادح في الهياكل والبنى التحتية التي من شأنها مضاعفة التكلفة للمستثمر ومنه يتعين على الدولة توفير هذه البنى من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتمثل البنى في توفير وسائل النقل السريع وبتكاليف معقولة ودون أي قيود أو متاعب في المطارات والموانئ والطرق ، وتوفير وسائل الاتصال بين الداخل والخارج واضافتا الى ذلك تحسين الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي ، وتوفير خدمات الازمة للحصول على المعلومات؛

✓ تناقض بين البرامج التعليمية والتكوينية المنتهجة ومتطلبات السوق ، مما أثر على القوى العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية والخدماتية؛

## المطلب الرابع: عيوب و مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة مزايا قد يستفيد منها البلد المضيف عند جذبه لذا الأخير والسماح له في الاستثمار في أراضيها وبالمقابل هناك عيوب كثيرة وقد نذكر منها ما يلي:

[1] سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص69.

**1-عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر**[1]: هناك عدة عيوب نوجزها فيما يلي

- ✓ ان منح الاعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنهم تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، من ما يتطلب موازنة الفوائد قصيرة الأجل بفوائد طويلة الأجل، فالفوائد طويلة الأجل، قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية لخلق وضائف معينة في الوقت الحالي، لاكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأس المالي للمؤسسات المحلية، والتي ستبقى في بلادها حتى ولو غادرتها الشركات الأجنبية، إلا أن مسألة بقاء المؤسسات المحلية في العمل بعد مغادرة الشركات الأجنبية محل جدل، كما ان قدرة الشركات الأجنبية على دفع الأجور أعلا يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات؛
- ✓ يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية الى الخارج وكذا خروج الأموال في شكل أباح وعوائد على المدى الطويل، وهذا عندما يصل الاستثمار الى مرحلة النضج؛
- ✓ استخدام المستثمر الأجنبي طرقا ملتوية من أجل التهرب الضريبي وتحويل العملة الأجنبية ...ألخ؛
- ✓ المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة وهذا من خلال ضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف، وهذا خاصة اذا كان المستثمر في القطاعات الاستراتيجية؛
- ✓ ان اختلاف العادات والمعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف، قد يأثر سلبا في الثقافة الوطنية، وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة؛
- ✓ ان استخدام المكثف لتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يأدي الى زيادة البطالة في البلد المضيف؛
- ✓ قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في البلد المضيف، فعلى سبيل المثال :في فرنسا يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أرباع القطاع الكمبيوتر ومعدات تشغيل المعلومات، وفي بلجيكا يسيطر على 78%من قطاع الهندسة الكهربائية؛

**2-مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر**[2]:

- ✓ رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار لأجنبي المباشر من رأس المال النقدي و العيني من الأثر الايجابي على الاقتصاد والتجارة تلك الدولة وذلك بالقيام ببرامج تنموية متوسطة وطويلة الأجل؛
- ✓ تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات وهذا من اجل القيام بأعمالها الخاصة؛

[1] طاهر مرسي عطية، ادارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، ،الطبعة الثانية،2001،ص،ص250-251

[2] سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- ✓ ينمي الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة بين الشركات المحلية، اذا يصبح من الضرورة على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء والتوسع وتطوير منشأتها؛
- ✓ الرفع من كفاءة الشركات المحلية وهذا عم طريق العلاقة المباشرة بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية فقد تكون العلاقة الخلفية حيث تتمثل وضيفة الانتاج أو التموين بزيادة طاقة الانتاجية، أو علاقة أمامية والتي تتمثل بوظيفة التسويق؛
- ✓ إشباع حاجات السوق بالمنتجات وزيادة فتح الأسواق المحلية والأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات؛
- ✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل في تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية من ما يؤدي الى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات؛
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر ف دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية والغير المادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة الشركات متعددة الجنسيات؛
- ✓ ان تقليل الواردات وزيادة الانتاج الموجهة للتصدير يؤدي الى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي الى تحسين الميزان التجاري من ما يحسن ميزان المدفوعات؛

## المبحث الثالث: أثار ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

من المؤكد أن سعي الدول النامية الى استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتهيئة الظروف الملائمة من خلال تقديم حوافز ومغريات لاستقطاب هذه الاستثمارات له لما لهذا الأخير من أثار إيجابه تعود للبلدان المضيفة، لذا سيتم التطرق الى بعض الأثار التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول المضيفة وهناك بعض النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الأول: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة والتغيرات التي يحدثها في اقتصاديات هذه الأخيرة جد كبيرة سواء كانت أثار ايجابية أو سلبة ومع كل هذا تسعى الدول لجذبه وفي هذا المطلب سنتطرق الى أثار التي تنجم عن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للبلاد المضيفة:

#### 1-أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات[1]:

يتمثل الأثر الأول للاستثمار الاجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ورأس المال المادي في الدول المضيفة، وينعكس هذا إجابا على ميزان المدفوعات (حساب رأس المال) للدول المضيفة و ذلك في حالة لجوء

[1] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار النشر والتوزيع عمان،2012،ص،ص394-395.

الشركات الأجنبية الى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها الى تمويل دفعاتها المحلية، وفي مرحلة تالية يساهم في تخفيف النقص في النقد الأجنبي إذا ما وجهة الاستثمارات الأجنبية الى القطاعات التي تحل محل الواردات، حيث تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية.

وقد يفوق هذا الأثر الايجابي من حيث أهميته الأثر السلبي لتحويل رأس المال والأرباح على ميزان المدفوعات بالمقارنة بين تحسن الذي طرأ على الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال في الدول المضيفة مع حجم الواردات المحول منه خلال تمويل رأس المال و الأرباح دخول العاملين الأجانب، فادا كان حجم الأثر الأول يفوق الثاني من حيث الايجابيات عندئذ يقال أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ايجابيا مع ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة، وفيما يلي الأثار الايجابية والسلبية على ميزان المدفوعات[1]:

**1-1-الأثار الإيجابية:** وتتمثل فيما يلي:

- ✓ تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين ميزان المدفوعات بالنضر لكونها تأدي الى توفير رؤوس الأموال والخبرات وبالتالي زيادة طاقات الانتاج بما يحقق فإض للتصدير؛
- ✓ المشروعات الاستثمارية المقامة برؤوس الأموال الأجنبية تنتج سلع قابلة للتصدير ترفع كفاءة القطاع للتصدير للبلدان المضيفة؛
- ✓ يساعد وجود شركات الدولية النشاط في فتح في فتح الأسواق العالمية للمنتجات التي تقيمها في الدول النامية، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الصادرات ومنه تحسين ميزان المدفوعات؛
- ✓ قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء وحدات انتاجية محلية لإحلال الواردات يغني الدول المضيفة عن الاستيراد ما يعني اقتصاد وتخفيف مشكلة النقد الأجنبي؛
- ✓ استهداف الاستثمار الأجنبي الموجه نحو التصدير وبالتالي زيادة صادرات الدول المضيفة والتزام الشركات الأجنبية بإعادة استثمار جزء من أرباحها داخل هذه الأخيرة؛

**1-2-الأثار السلبية:**

يرى أصحاب المعارضة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا سلبيا على موازين المدفوعات نضرا للأسباب التالية:

- ✓ يشير البعض الا أنه بالرغم من الأثار الايجابية التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر الا أنها سرعان ما تنقلب الى أثار سلبية، نضرا لكون نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي الى زيادة واردات الدولة المضيفة وتحويل أرباحها الى الخارج؛

[1] ساعد براوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغرب العربي، مذكرة ماجستير، قسم علوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الدولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 36

✓ الروابط الأمامية والخلفية الضعيفة للاستثمارات الأجنبية مع الاقتصاد المحلية تجعلها تعتمد في إنتاجها على مواد مستوردة من الخارج ما يخلف أثار سلبية على صناعات الوطنية العامة في تلك الأنشطة، إضافتا الى إتباع الشركات الأجنبية سياسة التسعير للصادرات والواردات كوسيلة مستقرة لنقل الأرباح من دول المضيفة الى دولة الأم؛

**2-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:**

لقد تناولت بعض الدراسات البعد الوظيفي للاستثمار الأجنبي المباشر التي جاءت نتائجها المتناقضة في كثير من الأحيان ، فمن ناحية يشير البعض الى قيام تلك الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة التي يتحها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الى داخل الدول المضيفة، وأهم من ذلك فرص العمل التي تحقق نتيجة دعم الروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المحلية ورفع مستوا الانتاجية في المجتمع وتغيير نمط توزيع الدخول لصالح فئات ذات الميل المرتفع للادخار والاستثمار .

ومن ناحية أخرا يشكك البعض في قدرة الوظيفية للشركات متعددة الجنسيات بسبب تحيزها لصالح الصناعات التي تعتمد على أساليب تقنية كثيفة رأس المال، وكذا اجتذابها لنوع معين من العمالة، هذا فضلا على اتجاهها على رفع مستويات الأجور من ما يشجع على احلال الآلات محل العمالة.

**2-1-أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على تنظيم والادارة:**

إن امكانية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي الى تحقيق أثار ايجابية على مستوا التنظيم والادارة وتتمثل فيما يلي[1]:

✓ تنفيذ برامج لتدريب والتنمية الادارية لداخل ومن طرف دول الأم؛

✓ تقديم أو ادخال أساليب ادارية حديثة ومتطورة؛

✓ خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية؛

✓ استفادة الشركات المحلية في تنمية مهاراتها الادارية حتى تستطيع الصمود أمام المنافسة الأجنبية وذلك بإعداد تربصات واعادة رسكلة العمالة في مراكز أجنبية مؤهلة؛

✓ استفادة الشركات الوطنية من نضيرتها الأجنبية، بأساليب الادارية الحديثة من خلال التقليد والمحاكاة.

**2-2-أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المنافسة والوضع التكنولوجي:**

إن التباين الواضح بين دول العالم يتجلى من خلال الفجوة التكنولوجية، والتطور التكنولوجي والثورة العلمية والمعلوماتية والتي تظهر فيما يلي[1]:

[1] عبد السلام أبو قحف، الاقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص،461.

✓ اهتمام الحكومات من تحقيق التكنولوجيا ذاتية وذلك في شكل تحويل تكنولوجيات الدول المتقدمة وذلك تماشيا مع الكم الهائل من المعارف العلمية والتقنية، مواد تجهيزية، يد عاملة مؤهلة ومتخصصة ، الخبرات المتراكمة، البحوث والتطوير ...الخ؛

✓ ان المؤسسات الأجنبية تمتلك على غرار المؤسسات المحلية، التكنولوجيا المتقدمة والتقنيات الأكثر نجاعة في تسيير والتسويق وكما تحتاز على العلاقات الدولية المعروفة؛

✓ ان توفير الامكانيات المالية الكثيرة للشركات الأجنبية يمكنها من تقديم انتاج ذو جودة عالية وبذلك دفع عجلة التطور والنمو والاستفادة من اقتصاديات الحجم؛

✓ ان مجرد قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر الى بلد المضيف من أجل انتاج سلع يتم استيرادها من الخارج وانتاج سلع جديدة لا توجد في الأسواق المحلية يؤدي الى رفع الطاقة الانتاجية؛

✓ ان تحويل التكنولوجيا المتطورة الى الدول المضيفة هي جد مكلفة، كما توجد شروط أو قيود لاستخدام هذه التكنولوجيات؛

✓ قد تتعارض التكنولوجيا محولة مع أهداف وخصائص الدول المضيفة، إذا ما تجسدت في الاستثمارات كثيفة العمل، في امتصاص النسبي للبطالة؛

✓ قد يعود السبب في تحويل التكنولوجيات من طرف الشركات الأجنبية الى سلوك استراتيجي مثل التقنيات التي تتخللا عنها بعدما تقضي بها زمن طويل ولقدمها؛

### 2-3-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية:

يمكن تلخيص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية من خلال الشكل التالي:

[1] عبد الرؤوف بوشمال، التسويق الدولي وتأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، فرع التسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012 ،ص،ص 75-76

الشكل رقم (1-1)أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية

**المصدر**: عبد السلام أبو قحف، ادارة الأعمال الدولية ، دار الجامعية ، الاسكندرية 2006،ص51.

## المطلب الثاني: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت نظريات تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وفيما يلي سنقوم بعرض بعض النظريات[1]:

### 1-النظريات الكلاسيكية:

"لقد استند التحليل لكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل الموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط".

"يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على كثير من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نضرهم هي في مثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نضر لكلاسيك في هذا الشأن الى عدد من مبررات والتي من بينها ما يلي:

- ✓ ميل الشركات متعددة الجنسيات الى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها الى دولة الأم بدلا من اعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛
- ✓ قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلأم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة المضيفة؛
- ✓ ان ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي الى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلأم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛
- ✓ قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص في هيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية والمترتبة على هذا خلق الطبقية الاجتماعية؛
- ✓ وجود الشركات الأجنبية قد يأثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية؛

" من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية."

### 2- نظرية عدم كمال الأسواق:

"تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة الى نقص المعروض من سلع فيها".

[1] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الاقتصادي في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص، ص،11-14

كما أن التوافر بعض جوانب وعناصر القوا تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوا لا لشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية ما يلي:

- ✓ اختلافات الجوهرية في نوعية انتاجها بالمقارنة مع الانتاج المحلي؛
- ✓ توفر المهارات الادارية والانتاجية والتسويقية مقارنتا مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات لمحلية؛
- ✓ قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة من الانتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل انتاجها أقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة والسعر الاعلى؛
- ✓ اختراق الإجراءات المحلية الادارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب انتاجية أكثر حداثتا وتطورا؛
- ✓ الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المادية وغيرها التي تمنح لا لشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية؛
- ✓ خصائص الادارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية و التنظيمية والادارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة لقوا التنافسية الأكبر والمستندة الى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في الأسواق الدول النامية بشكل يحقق لها تفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجتا لنواقص السوق، أي وجود السوق الغير التام؛

من بين الانتقادات التي قدمة في هذه النظرية انها تفترض ادراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع الفرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية.

كما يمكن القول بأن مدا امكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروطو بمدى مرونة وتعدد الشروط واجرأت الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فان قدرة الشركة على استغلال جوانب القوا فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هذه الأخرى نتيجة لنفس السبب.

### 3-نظرية الميزة الاحتكارية

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها لأسباب التي تأدي بالشركات متعددة الجنسيات الى اللجوء بالاستثمار الأجنبي المباشر وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات متعددة الجنسيات تمتلك قدرات وامكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية للدول المضيفة، كما ان هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ويذكر أن تلك المميزات تجعل من تلك الشركات تحصل على

عائدات أعلا من الشركات المحلية، ومن تلك المميزات التنافسية انتاج شركة معينة لسلع متميزة لا يمكن للشركات المحلية او الشركات المنافسة أخرى انتاجها بسبب فجوت المعلومات او حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

وكان (هايمر) أول من وضح أن أهم عنصر لحدوت الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ضل سوق ذات هيكل احتكاري.

وقد تطورت هذه النظرية ولاكن تطورها ضل في سوق الاحتكاري ولم تراعي نظرية السوق اليابانية، حيث تقوم الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم في ضل هياكل سوق تنافسية نسبية ويركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم وتقليل لعنصر العمل والميزة التنافسية ولم يشرح كذلك الحكمة في أن الانتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.

## المطلب الثالث: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر

ومن أبرز النظريات التي تناولت هذا الموضوع هي كالتالي[1]:

### 1-نظرية توزيع المخاطر:

ركز كوهين عام 1975على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفق لهذه النظرية، الشركات تستثمر في الخارج بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال توزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية الى أخرى فهي فكرة مشابهة لفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة وبالتالي تقوم الشركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث اقتصاداتها غير متشابهة وغير مرتبطة ببعضها البعض.

بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة ، الا ان ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة الضربة القاضية لعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة لتلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث في الولايات المتحدة لم يؤثر فقط في سوق والاقتصاد الأمريكي وانما على كافة الاسواق العالمية ومن ثم لم يغير من الأمر شيء لو قامة الشركة بتوزيع انشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة ، كما ان النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار الغير مباشر في عملية توزيع مخاطرها.

### 2-نظرية دورة حيات المنتج:

"تقوم هذه النظرية على أساس افتراض ان دورة حياة المنتج تتضمن مرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد انتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في انتاجها وتسويقها محلا ودوليا و

[1] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الاقتصادي في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص، ص،15-20

مرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة انتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة الانتاج السلعة في الدول النمية بعد ان تكون السلعة قد تدهور انتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من أبرز أمثلتها الصناعية الالكترونية و الحسابية الألية منها بشكل خاص.

ولكي نفهم نظرية حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالاتي:

### 2-1-مرحلة الظهور (الانتاج) والبيع في السوق المحلية:

من المعروف أن أي دولة عندما تفكر في انتاج سلعة جديدة غير مسبوق انتاجها في بلد أخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية واشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج فالدفعة الأولى من انتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق الا النخبة الأغنياء، الا أن عرض هذه السلعة يضل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل وفي الدفعة الثانية من انتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بسوق وارتفاع تكلفة الانتاج قد تم التغلب على معظمها فاذا لاحظت الشركة ان الطلب على السلعة يزداد في السوق المحلي فان الشركة تبدأ في التفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الانتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ في تصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.

### 2-2-مرحلة النمو والتصدير:

في هذه المرحلة يزيد الطب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلية وتبدء الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل ان تفقد قدرتها على المنافسة، حيث تبدء بتصدير السلعة الى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة وتواصل النتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل الايرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على اطالة هذه المرحلة من دورة حيات السلعة وتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كمية الانتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلية والدولية وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة و التجزئة، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها.

### 2-3-مرحلة نضوج السلعة:

في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق طريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته والتأكد من أن ثقافة المستهلك لا زالت بدون تغيير سلبي لا في السوق

المحلي أو الأجنبي وفي اطار التخطي للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث تبدء بتطوير استراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مركز الانتاج والتوزيع الى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع، اما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بان وضعها فيه أصبح مهددا اما سبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيودا حمائية مثلا الرسوم والجمارك والضرائب...الخ.

من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات انتاجية (فروع) في الاسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن تركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة و مألوفة ويصبح الأمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الاجنبية واردا و احتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا وعن اذ تبدء الدولة او الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول الى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات عند اذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير استراتيجيتها الترويجية بالتركيز على الجودة فقط، الى التركيز على السعر أولا ثم الجودة ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة الى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون كما تلجأ ضمن الاستراتيجية الجديدة الى اساليب تنشيط المبيعات وغيرها من الاجراءات.

### 2-4-مرحلة الانحدار والتدهور:

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة هو لعمل على تدعيم موقفها في السوق، فعنصر تكلفة الانتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية ويبدأ المستهلكون يغيرون من ولاءتهم لسلعة بحثا عن سلعة جديدة مماثلة وتبدء الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها الخاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول اعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة الى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل اجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها و ألوانها وعبواتها وأسعارها ...الخ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة ممكنة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه" بالاستراتيجية الهجومية" ويوضح الشكل التالي دورة حيات المنتج:

**الشكل رقم ( 1-2): دورة حياة السلعة ومراحل تطورها**

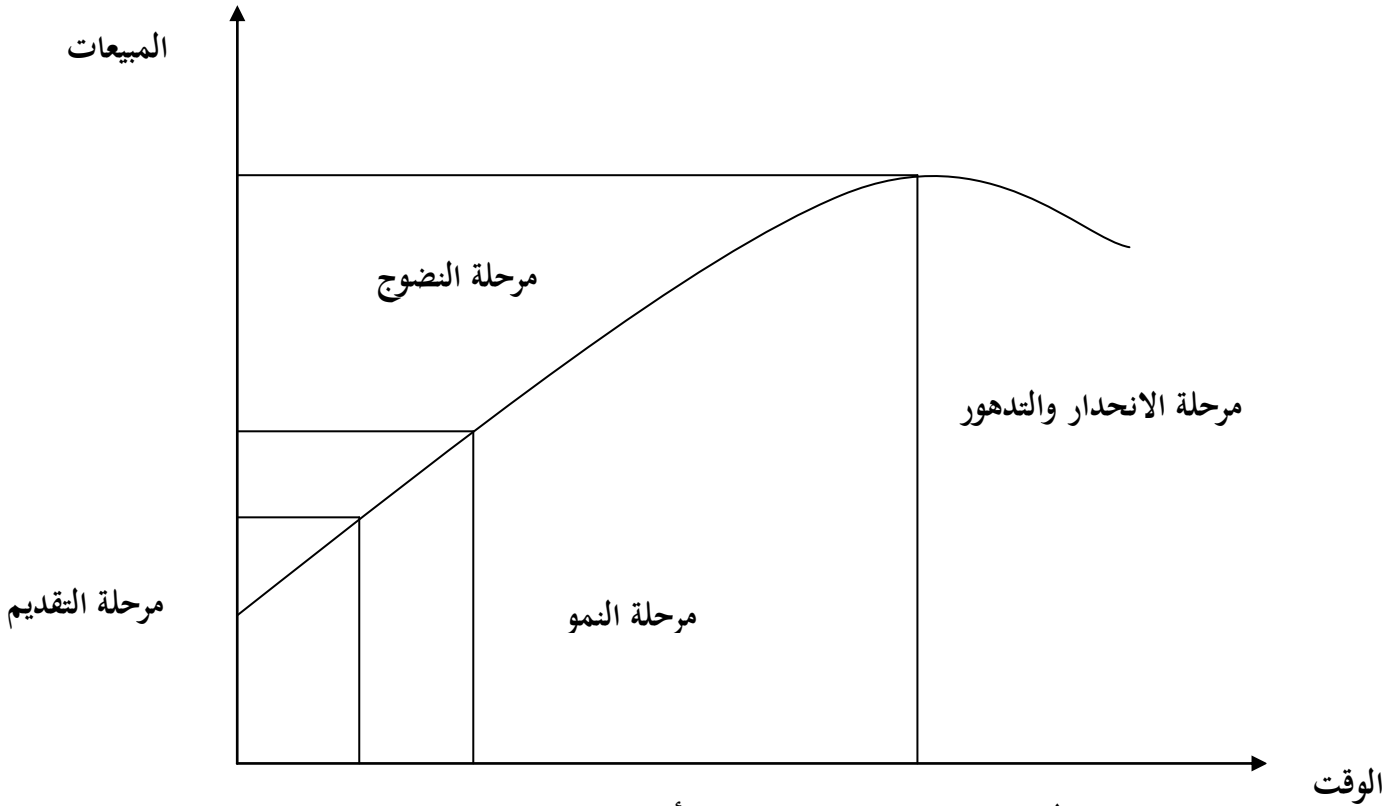


**المصدر**: كريمة قويدري الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مدرسة الدكتوراه تسيير دولي للمؤسسات جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011،ص 18

تعزى نظرية دورة حيات السلعة الى البروفيسور رايموند فيرنون (Raymond Vernon)من جامعت هار فارد الأمريكية (Harvard University in U.S. A) في قسم ادارة الأعمال فقد لاحظ فيرونون ان سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد فيرنون (Vernon)أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصيرة يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلعة الجديدة التي تقع في مجالها وطبقا لفيرونون فان هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث انها لا تصل الى مرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الانتاج الكبير وفتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الالكترونية التي تتقادم بسرعة كبيرة وكذلك بعض السلع الغذائية التي يخضع مستوا طلب عليها على التغير في الاتجاهات واذواق المستهلكين ، اما في خصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد ان سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الالكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال، اي

ان هذه السلع ستمر بكافة مراحل دور حياتها في السوق حتى تصل الى مرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الانتاج وفتح فروع لقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة.

من أهم عيوب هذه النظرية ما يلي:

- ✓ ليس من الضرورة ان تمر جميع انواع السلع بنفس المراحل التي ذكرة في دورة حيات السلعة، فبعض السلع لا تتعدا دورتها مراحل حياتية معينة.
- ✓ ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص بالسلع ذات التقنية الفنية العالية.

### 3-النظرية الانتقائية لجون دينغ في الانتاج الدولي :

"لقد قام دنينغ Dunning بالتقاط أفكار من مجلات متعددة بأدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها بنظرية شاملة ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية."

"وقد قام دينغ بتحقيق التكامل والترابط بين النظريات نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع وقد أوضح دينغ أنه يلزم توفر ثلاث شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي :

- ✓ تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشأة المحلية للدول المضيفة؛
- ✓ أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية لشكل استثمار أجنبي المباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو الترخيص؛
- ✓ أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر المزايا المكانية أفضل من الدولة التي تنتمي اليها الشركة المستثمرة، مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوفر المواد الأولية.

"ويرى دينغ، انه يوجد اتفاق على النطاق الكبير، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يحدث عندما تتظافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا اذا ما استغلت بطريقة مثلى، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الاضافية لا قامة التسهيلات الانتاجية في الدول المضيفة ويمكن أن تتغلب عن المعوقات التي تضعها المنشأة المحلية ويجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا الاحتكارية بالمزايا المكانية للدولة المضيفة مثل: انخفاض تكلفة الموارد، اتساع السوق وهكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي المباشر عن استخدامات البديلة لهذه المزايا."

"ووفقا للنظرية الانتقائية، فان العوامل التي تأثر على موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل الجذب وعوامل الدفع، فعوامل الدفع هي عوامل التي تجعل من سوق دولة الأم سوق أقل جاذبية، حيث أن القيود على التوسع وزيادة الضرائب ماهي الا أمثلة على عوامل الدفع في دولة الأم، حيث أنها تدفع الشركة للبحث عن سوق أخرى غير دولة الأم، أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما صنفها دنينغ الى العوامل ترجع الى تقارب الثقافي كتشابه أساليب حياة الأفراد في بعض الدول وحجم السوق، تحركات المنافسين والتقارب الجغرافي بين دولة الأم والدولة المضيفة، حيث أن العديد من الشركات الدولية تتجه الى التوسع خارجيا نحو الأسواق الأقرب جغرافيا الى دولة الأم وذلك رغبة في تحقيق تكاليف النقل والشحن والاتصال الخارجي."

"بالرغم من محاولة هذه النظرية، ان تكون أهم النظريات القادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لاعتمادها على العوامل المتعددة لاكن رغم ذلك أشار العديد من الاقتصاديين الى مسائل لم تتمكن النظرية من حلها، كما اكد على ذلك بكلي (Bacli)عام 1982 أن النظرية لم تحاول شرح العلاقة بين مزايا الملكية والتدويل والمزايا تمركز في السوق المضيف وتطور هذه العناصر عبر الزمن يحتويه الغموض، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الاشارة لعلاقة التأثير والتأثر فيما بينها، كما أن معالجة الفكرة مميزات الملكية على الانفراد الغير مجدية وعديمة القيمة لأن فكرة التدويل أي جعل السوق الدولية قادرة وكافية لشرح الظاهرة أنه لامكن لشركة تدويل الانتاج بدون مزايا راجعة للقدرات الشركة التكنولوجية والادارية."

**4_نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):**

رواد هذه النظرية هما (كوجيما و أوزاوا) وقد عينت بتحليل أركان النظرية الى عدد من الفروع الاقتصادية الكلية وتجمع النظرية بين أدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة ومثل التميز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

تأكد المؤسسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذألك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.

كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ماهي الا بديل لتجارة في حين ان الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، حيث تكاليف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى ، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلا الاستثمارات الأمريكية ماهي الا بديل لتجارة.

تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في اطارها أو مرجعتيها والنموذج الذي تتبناه غير كافي لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تأكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد في تسريع في عمليات الاصلاح الاقتصادي للدولة المضيفة، دون تقديم التفاصيل.

## خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى أغلب ما يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر وما يستقطبه ونظرا لأهميته قدمة العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الاطار اتجهت معظم الدول الى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، وبما ان الكثير من الدول النامية عانت و مازالت تعاني من مشكلة المديونية و العجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لانعاش اقتصاداتها، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من اعادة النضر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

# الفصل الثاني: الإطار النظري للجباية

## تمهيد الفصل:

إن التطور السريع الذي شهده العالم واتساع نطاق المعاملات التجارية والمالية أجبر مختلف دول العالم على ايجاد وسائل وموارد لتمويل مشاريعها ونفقاتها العامة ، ومن بين أهم هذه الموارد نجد الموارد الجبائية التي تلجأ اليها الدول لتغطية متطلباتها الاقتصادية بالإضافة الى عدم تجاهل التنازلات المقدمة والتحفيزات التي تمنحها الدولة سواء للاستثمارات المحلية أو الأجنبية وذلك لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الأمام.

ومن هذا المبدئ نتطرق في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

**المبحث الأول: مفاهيم عامة للضريبة.**

**المبحث الثاني: النظام الضريبي ومقومات بنائه.**

**المبحث الثالث: التحفيزات الضريبية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.**

## المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الضريبة

تعتبر الضريبة اضافة الى كونها أداة تمويل ووسيلة عامة تعمل على حث بعض العناصر الاقتصادية ، وبالتالي خلق توافق بين السياسة الاقتصادية والسياسة الجبائية ، ومنه فان الضريبة مصدر استمداد السلطة امتيازاتها وأحد أهم مصادر إراداتها وبما ان الضريبة تحكمها قوانين جبائية فإنها تخضع لتشريعات جبائية التي تضعها الدولة باعتبارها صاحبة السلطة ويمكنها التدخل في شتى الميادين لسبيل تحقيق الأهداف المسطرة ، وبهذا المبحث نتطرق الى التعرف على الضريبة و قواعدها الأساسية ومن ثم الى أهدافها العامة وكيفية تصنيفها وتحصيلها.

### المطلب الأول: تعريف الضريبة

يوجد العديد من التعاريف للضريبة نذكر منها:

1-الضريبة هي وسيلة توزيع الاعباء العامة بين الافراد توزيعا قانونيا وسنويا تبعا لقدرتهم التكليفية[1].

2-تعريف جانسون جيبز: يقول الاداء النقدي التي تفرضه السلطات على الافراد بصيغة نهائية واجبارية وبلا مقابل بقصد تغطية الاعباء العامة[2].

3-هو فريضة مالية نقدية تأخذها الدولة جبرا من الوحدات الاقتصادية حسب المقدرات التكليفية من غير مقابل وبصورة نهائية ، للتمويل النفقات العامة ولتحقيق اهداف الدولية التابعة في فلسفتها السياسية [3].

4-هو اقتطاع مالي من دخول وثروات افراد المجتمع تقوم به الحكومة جبرا في اجل تحقيق خدمات عامة التي تقدمه الدولة دون ان يكون هناك عائد مباشر للفرد [4].

5-الضريبة فريضة الزامية يلتزم الممول بأدائها لدي الدولة تبعا لمقدرته علي الدفع بغض النظر على المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تأديتها السلطة العامة [5].

[1] رمضاني لعلا، أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ضل الاصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002،ص،7.

[2] أحمد حمدي عناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دار المعرفة اللبنانية، 1992، ص،261

[3] سيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار الدجلة، عمان ، 2011،ص118.

[4] محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2007، ص55.

[5] عبد المنعم فوزي، مالية عامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص19.

## المطلب الثاني: قواعد أساسية للضريبة

**1-قاعدة اليقين:** وتعني ان تكون الضريبة الملزمة بدفعها المكلف ومحددة علي سبيل اليقين دون غموض او التحكم وبحيث يكون معاد الدفع ، طريقته المبلغ الواجب دفعه واضحا ومعلوما للممول ولأي شخص والهدف من ذلك هو حماية الممول من تعسف وتعريفه بحجم التزامه، ويتطلب هذا التشريع الضريبي وابعاده عن التعديلات المستمرة التي تجمع الممول العاجز عن التنبؤ هذه التعديلات[1].

**2-قاعدة العدالة الضريبية:** تعني ضرورة توزيع الاعباء الضريبية بين الافراد المجتمع وفقا لمقدرتهم التكليفية اي كل حسب الدخل التي يتمتع به مع ضرورة اعفاء اصحاب الدخول المنخفضة من اداء الضريبة و الاعباء العائلية بما يتناسب مع مستوى المعيشة وتتحقق هذه العدالة بان تكون الضريبة عامة بحيث تشمل كافة الاموال والافراد بدون استثناء وان يكون عبئ الضريبة واحدة بالنسبة لجميع المكلفين ، وان هذا المطلب يجب ان يتصرف على النظام الضريبي ككل وانه من الخطاء ان تنتقد هذه الضرائب علي حدة على حدة لكونها غير عادلة وذلك لان الضرائب المتعددة قد تلغي اثر بعضها فتؤدي الي نظام ضريبي عادل ، ويصبح النظام الضريبي عادل عندما يترتب عليه معاملات الضريبية تؤمن العدالة اغلبية افراد المجتمع[2].

**3-القاعدة الاقتصادية للضريبة:** ان هذه القاعدة تؤكد علي ضرورة عدم التبذير والاسراف بتكاليف جباية الضرائب اي ضرورة اختبار إجراءات و اساليب الجباية التي تتطلب اقل التكاليف حتى لا تستنفذ هذه التكاليف جانبا مهما من حصيلة الضريبة مما يقلل امكانية الدولة من الاستفادة منها، حيث ان جباية الضرائب تحتاج الى جهاز متكامل يقوم بهذه المهنة وعليه يجب مراعاة الصنف المثالي من الموظفين، من خلال اعتماد مبدا النوع وليس الكم والعمل على اختصار الإجراءات اللازمة للجباية وتبسيطها اقتصاد للوقت والتكاليف وتعتبر طريقة جباية الضريبة عند المنبع من افضل الطرق التي تحقق الاقتصاد في جباية الضرائب.

**4-قاعدة الملائمة في الدفع:** ويقصد بهذه القاعدة ضرورة تنظيم احكام الضريبة بصورة تلائم ظروف المكلفين بها وتيسير دفعها وخاصة فيما يتعلق بميعاد التحصيل وطريقته وإجراءاته.

[1] عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار الجريدة للنشر والتوزيع، 2011، ص40.

[2] محمد طاقة، هدا عزاوي، اقتصاديات المالية العامة، طبعة 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، 2010 ،ص ص،90-91

## المطلب الثالث :اهداف العامة للضريبة

**1-الأهداف الاجتماعية:** تتمثل في استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة، مثال ذلك ان يقرر مشروع الضريبي تخفيف الاعباء الضريبية علي ذوي الاعباء العائلية الكبيرة كما تستخدم الضريبة ايضا في تطوير بعض الانشطة الاجتماعية ، كإعفاء بعض الهيئات والجمعيات الي تقدم خدمات اجتماعية معينة (دينية او اسرية ...)من الضرائب ، او قد تساهم الضريبة في المحافظة علي الصحة العامة بفرض الضرائب المنخفضة السعر علي استهلاك الضروري كالخبز ، وفرض ضرائب مرتفعة السعر علي بعض السلع التي ينتج عنها بعض الاضرار الصحية مثل المشروبات الكحولية و السجائر [1].

**2-الأهداف الاقتصادية:** تستخدم الضريبة كأداة للعلاج الاقتصادي في حالة التضخم نستعمل الضريبة عن طريق رفع نسبتها و التوسع في فرضها لغرض امتصاص كمية النقود الإضافية ، وفي حالة الانكماش تخفض أسعار الضريبة وتزيد التحفيزات أو الاعفاءات، لزيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار[2].

**3-الأهداف المالية:** تهدف الضريبية التي ضمان إمداد الدولة بالموارد المالية التي تسمح لها بتمويل الأنشطة المخولة لها ومنها[3]:

- ✓ تغطية الأعباء العامة (خدمات الصحة و التعليم والعدالة ....)؛
- ✓ توازن الميزانية: أي بواسطتها نستطيع سد العجز في الميزانية العامة؛
- ✓ المساهمة في تخفيف المديونية وذلك بالاعتماد على الموارد الداخلية الموجودة لدى الدولة دون اللجوء الى الاقتراض من الخارج.

## المطلب الرابع: تصنيف الضرائب وتحصيلها

**1-تصنيف الضرائب:** تصنف على عدة تصنيفات منها:

**1-1 الضرائب على الافراد والضرائب على الاموال:** ان الضرائب على الافراد هي من بين الضرائب التي كانت موجودة منذ العصور الوسطى حيث كانت تفرض علي الشخص بعينه وتطلق عليها ايضا بضريبة الرؤوس وكانت

[1] سوزي عدلي ناشد، السياسات المالية العامة، منشورات الحبلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص،132.

[2] رمضاني لعلى، أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ضل الاصلاحات الاقتصادية حالت الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص،10

[3] سحنون فروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره،ص117.

تفرض مقابل الحماية التي توفرها الدولة لهم ، فرغم انها كانت تتميز بوفرتها وسهولة جبايتها الا انها لم تكن تقوم على عنصر العدالة لا نها تصيب جميع المواطنين بلا استثناء سواء فقراء او اغنياء ، اما الضرائب علي الاموال فهي تفرض على ما يملكه الشخص من مال ، فهي تمتاز بالعدالة ذلك لان الاموال القليلة تكون الضريبة عليها قليلة ، بينما الاموال الوفيرة فالضريبة تكون عليها كبيرة، غير انه من عيوب هذه الضريبة هي صعوبة حصر الاموال الشخص لاحتساب الضريبة [1].

**2-1 الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:** يعتبر هذا التصنيف هو الشائع في وقتنا الحالي والكثير من الدول تجمع ما بين هذين التصنيف[2]:

**1-2-1 الضرائب المباشرة:** تعد ضريبة المباشرة اذا فرضت على مادة تمتاز بالثبات والتجدد مثل الضرائب على الدخل او رأس المال ، حيث انها تفرض على الثروة في ذاتها سواء متحققة او قيد التحقيق، ويتم تحصل بناء على جداول مبين فيها اسم المكلف بالمال الخاضع للضريبة والمبلغ الضريبة وتحصل نهائيا من طرف الغرض الملتزم بها ، ويمكن ان نميز نوعين من الضريبة المباشرة :

**1-2-1-1 ضرائب علي الدخل:** عرفت الضريبة على الدخل منذ قرون عديدة ولا كنها كانت قديما قليلة الاهمية يمتلكها الشخص وهو المعبر الحقيقي عن قدرة الفرد على الدفع ، ومن اهم انواع الضرائب التي تفرضها على راس المال نجد ضريبة على تملك راس المال، ضرائب على راس مال المكتسب ، ضريبة على نمو الراس مال:

**1-2-1-1-1 الضريبة علي تملك راس مال:** هذا النوع من الضرائب استخدام خاص للأنظمة المالية القديمة ، اما في وقتنا الحالي فتطبيق هذا النوع من الضرائب يكون في حالات استثنائية ، مثلا في اوقات الحروب او الازمات المالية ، وهي تفرض عادة علي راس المال الذي يملكه الفرد بغض النظر بشكله وطريقة الحصول عليه وكيفية استخدامه حتي ولو كان مدخرا.

**1-2-1-1-2 الضرائب علي راس المال المكتسبة:** نقصد براس المال المكتسب ما يحصل عليه الشخص من المال بذل اي جهد مثل الوصية او الهبة .....الخ ، فتفرض بذلك الضريبة على حصة كل من الوارث او الموصي له على حدى ، وذلك بعد دفع جميع الالتزامات المترتبة على المورث الموصي وبعد توزيع التركة على الورثة وقد تفرض كذلك على المجموع وقبل توزيع التركة علي الورثة.

[1] عبد المنعم فوزي، مالية عامة وسياسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص64

[2] نفس المرجع، ص ، 82.

**1-2-1-1-3 الضريبة على نمو راس مال:** وتفرض هذه الضريبة في حالات التي يزيد فيها العقار، كانت تقوم الدولة مثلا: بتحويل العقار من منطقة سكنية الى منطقة تجارية ، او تقوم بشق شارع عام امام عقار فيأدي بذلك الى زيادة قيمته ، نلاحظ في هذه الحالة زيادة في راس المال ويتم دون اي جهد من المالك.

**1-2-1-2 الضريبة على راس المال:** يقصد براس مال من الجهة الضريبية انه مجموع الاموال العقارية و المنقولة المادية و المعنوية التي يملكها الشخص في لحظة معينة سواء كانت مدرة لدخل نقدي اوعيني او كانت تعاقر من كل انتاج ، ولقد كانت هذه الضريبة في القديم ذات اهمية بالغة وذلك باعتبار ان راس المال الذي على اي نشاط يقوم به اي فرد يحقق له ربحاً، ومن هنا ظهرت الضرائب المتعددة التي تعني ان يدفع الفرد عدد من الضرائب لجميع الانشطة التي يقوم بها ، بالرغم من ان الضريبة الواحدة تتميز بسهولة تحصيلها ولا نحتاج لوقت وجهد بالوصول اليها الا ان حصيلتها قليلة امام اهداف الدولة المتزايدة .

**1-2-2 الضرائب غير المباشرة:** تعرف على انها الضرائب المفروضة على بعض الوقائع المتقطعة و التصرفات مثل الضرائب على الانتاج او الاستهلاك ، فهي بالتالي تفرض على جميع الاعمال المرتبطة بحركة الثروة واستخدامها ، ولا يتم تحصيلها بناء على جداول معدة مسبقا مثل تسليم البضاعة للمشتري او عند انتاج السلعة ، كما ان عبء هذه الضرائب يمكن نقلها من شخص إلى آخر عكس الضرائب المباشر، ومن بين انواع هذه الضرائب على الانفاق[1]:

**1-2-2-1 الضرائب الجمركية:** هي تلك الضرائب المفروضة على السلع اثناء تجاوزها حدود الدولة، سواء المستوردة او المصدرة منها، لهذا للضريبة وظيفتان:

- ✓ وظيفة المالية تتمثل في زيادة إيرادات الدولة
- ✓ وظيفة اقتصادية تقوم على الحد استراد بعض السلع او تصدير بعض الخدمات ويقصد تشجيع وحماية الصناعة المحلية .

**1-2-2-2 الضرائب التي تفرض على السلع بعينها:** في هذه الحالة لابد اولا من التعرف على انواع السلع حتى تقوم بتحديد الضرائب عليها فمن وجهة النظر المالية العامة يمكن تقسيم السلعة الي ثلاثة اقسام رئيسية وهي:

**1-2-2-2-1 السلع الاستهلاك الجاري:** وهي تلك السلع التي تعد كمالية لأنها لا تشبع الحاجة الضرورية وفي نفس الوقت يتم استهلاكها على نطاق كبير قابل للزيادة مع الزمن، مثل القهوة.....الخ، فعند فرض ضرائب مرتفعة على هذا النوع من السلع قد يؤدي الى انخفاض الطلب عليها وبالتالي الي نقصان حصيلتها ،ذلك فان اختيار الضريبة

[1] عبد المنعم فوزي، مالية عامة وسياسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص83

المناسبة بالنسبة لكل نوع من السلع يختلف من دولة لأخرى وذلك حسب الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة.

**1-2-2-2-2 السلع الضرورية:** وهي تلك السلع التي لا يمكن الاستغناء عنها ويتم تداولها من قبل الاغنياء والفقراء حيث هذا النوع من الضرائب يؤمن للدولة ايراد عدد كبير غير انها غير عادلة لأنها تفرض على السلع الضرورية والتي يتحصل الفقراء على النصيب الاكبر من عبئها ، ولتحقيق هذا العبء فان معظم التشريعات المعاصرة تلجأ لتقديم الدعم لهذه السلع حتي يتم بيعها اقل من ثمن تكلفتها

**1-2-2-2-3 السلع الكمالية:** وهي تلك السلع التي لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها، حيث ان مردودية هذه الضرائب تعتمد على سعرها وعلى مدى اقبال الناس عليها وهذا يتوقف بالدرجة الاولي على المستوى المعيشي ودخل الفرد.

**1-2-2-3 الضرائب علي الانفاق:** وهي تلك الضرائب التي تفرض في حالات استعمال الدخل وانفاقه وفي المجالات المختلفة وهذا النوع اما ان يفرض على السلع بعينها كالضريبة التي تفرض على العطور او تفرض على المراحل التي تم بها السلعة من انتاج واستيراد .....الخ، ومن بين انواع هذه الضرائب نجد الضرائب التي تفرض علي السلع بعينها ، الضرائب الجمركية.

1-3 **ضرائب الوحيد و ضرائب متعددة:** عرفت الضريبة الوحيدة منذ القدم اذا كانت الدولة تفرض ضريبة واحدة فقط ، وقد طبق ذلك الفرنسيين في نهاية القرن الثامن عشر عندما نادى اصحاب المدرسة الفيزوقراطية بضرورة القرض الضريبة على الاراضي الزراعية باعتبار الارض هي الاساس في الاقتصاد فهي المصدر الرئيسي للإنتاج و الثروة ، وبعد ذلك طالب بعد المفكرين بضرورة قرض اكثر من ضريبة اما الان فإنها تعتبر اهم الادوات المالية واكثر مرونة لتمويل النفقات العامة وسبب في اهمية الضريبة في الوقت الحديث، هو انتشار التجارة و الصناعة و ظهور انواع جديدة من الثورة لم تكن تتناولها الضرائب قديما، وأول مسألة لابد البدء منها هي تحديد معنى الدخل وذلك لمعرفة اي عناصر الثروة يعتبر دخلا أو لا يعتبر دخلا.

**2-تحصيل الضريبة:**

**2-1 مفهوم تحصيل الضريبة:** هي كل العمليات التي تؤدي الى نقل قيمة الضريبة المستحقة على المكلف الى خزينة الدولة ، تتبع ادارة الضرائب طرق لتحصيل الضرائب عن طريق الاجهزة المختصة ، والتي تحقق الاقتصاد في

نفقات الضرائب وكذلك في تحديد المواعيد الملائمة لأداء الضريبة وذلك لتسهيل على الممول لدفع القيمة المستحقة[1]:

**2-1-1 مواعيد التحصيل:** تحديد مواعيد تحصيل الضرائب اي تحديد الوقت اللازم الملائم للمكلف بدفع الضريبة حتى لا يكون هناك تعسفا في اجراءات الادارة الضريبة تؤدي بالمكلف بدفع الضريبة الى التهرب او الغش الضريبي ، و تختلف مواعيد التحصيل على حسب اختلاف مصدر الضريبة:

- ✓ اذا كانت المادة الخاضعة للضريبة تتمثل في الراس مال فان الوقت الملائم لدفع الضريبة يكون عند التنازل عنه سواء بالبيع او بالوراثة وذلك لان في هذا الوقت يتم اعادة تقديم راس مال؛
- ✓ وفي حالة ما تكون المادة الخاضعة للضريبة تتمثل في دخل الافراد فان الوقت الملائم يكون عند حصول الافراد على اجورهم والتي تكون شهريا و كذلك عند اتفاقهم للدخل عن طريق اقتناء السلع والخدمات وعملية التحصيل تكون شهرية او ثلاثية؛
- ✓ وفي حالة ما تكون المادة الخاضعة للضريبة تتمثل في ارباح المؤسسات فالوقت الملائم يكون سنويا حسب القانون الجزائري ، والتحصيل يكون على اربعة اقسام على اساس ارباح السنة الماضية ، ويوجد القسط الخامس يدفع في السنة المقبلة يتمثل في تصفية الضريبة بمقارنة الربح الحقيقي خلال السنة ومجموع الاقساط الاربعة المدفوعة.

**2-1-2 طرق التحصيل:** وهناك عدة طرق استعملت ونذكر منها كالتالي:

**2-1-2-1 التوريد المباشر او الدفع المباشر:** حيث يقوم الممول بسداد قيمة الضريبة المستحقة الى ادارة الضرائب اي يكون الدفع مباشر للضريبة.

**2-1-2-1 الاقساط المقدمة:** حسب هذه الطريقة يقوم الممول بدفع اقساط دورية خلال السنة الضريبية ويكون ذلك حسب القيمة الضريبية المستحقة في السنة السابقة، او عن طريق الاقساط يقدمها من دخله المحتمل، تتولى ادارة الضرائب التسوية النهائية للضريبة بعد ربطها ، حيث يسترد الممول الزيادة او يدفع الناقص في الضريبة اذا وجدت:

- ✓ الحجز من المنبع تتميز هذه الطريقة بلجوء ادارة الضرائب الى شخص ثالث يكون في مركز المدين بالنسبة للمكلف بالضريبة ، حيث يتم خصم هذه الضريبة ودفعها الى ادارة الضرائب ، وتعتبر هذه الطريقة اكثر ملائمة لإدارة الضرائب لما تحققها من وفرة الحصيلة وتقضي على التهرب الضريبي؛

[1] عبد المنعم فوزي، مالية عامة وسياسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص84

وتتميز هذه الطريقة بسهولة بسهولة التحصيل وتخفيض التكاليف ، ويعاب على هذه الطريقة ان ادارة الضرائب تعتمد على شخص ثالث في تحصيل الضريبة قد يكون هذا الشخص لا يعرف القوانين الضريبية و احكامها، مما يؤدي الى عدم تقدير قيمة الضريبة التي يتعين عليه استقطاعها وتوريدها للخزينة[1]؛

- ✓ رغم ذلك فان هذا الاسلوب ذو نتائج فعالة مما جعل عدة دول تتجه في تطبيق هذا الاسلوب.

**2-1-3 الجهة المختصة في التحصيل:** وهي الهيأة او الجهة التي توكل اليها عملية تحصيل او جباية الاموال مثلا في الجزائر هناك ادارة الضرائب، ويمكن ان نميز بين نوعين أو هيأتين اختصتا في عملية جباية الاموال:

**2-1-3-1 الجباية بواسطة شركة او فرد:** وساعدت هذه الطريقة الدول قديما حيث كانت الدولة تقوم بإبرام عقد بينها وبين المؤسسة او الفرد للقيام في مكانها بتحصيل الاموال لقاء عمولة لصالح المؤسسة او فرد مقابل الخدمة المقدمة، وواجهت انتقادات لهذه الطريقة منها :

- ✓ الاموال التي تدفع الى خزينة الدولة من طرف المؤسسة الى الشخص المتعاقد معه تكون بفارق اقل من الجباية المحصل عليها؛
- ✓ الغرض التعسفي والتهديد الذي يتلقاه المكلفين بالضريبة من طرق المؤسسة أو الشخص؛
- ✓ انخفاض حصيلة الخزينة من الجباية تتجه للعمولات التي تدفع الى الملتزم بعملية الجباية، و نتيجة هذه العيوب لجأت الدولة إلى أسلوب جباية الأموال بواسطة الدولة نفسها؛

**2-1-3-2 التحصيل بواسطة الدولة:** يتولى عملية التحصيل عدة مصالح مختصة الموكلة لها من طرف الدولة مثلا في الجزائر الادارة العامة للضرائب ، الادارة العامة للجمارك ، كل هيئة مختصة في وظيفة التحصيل.

## المبحث الثاني: النظام الضريبي و مقومات بنائه

يعتبر النظام الضريبي مجموعة من الضرائب وقد اختير وطبق من طرف مجتمع معين وزمن محدد ويسعا الى تحقيق أهداف سياسية و اقتصادية واجتماعية محددة وله عدة مقومات لبنائه وفيما يلي سنقوم بالتطرق الى مفهوم النظام الضريبي والفعالية الضريبة و مباشرات فعاليته وأثاره الاقتصادية.

### المطلب الأول: مفهوم نظام الضريبي وفعالية ضريبية

**1-مفهوم النظام الضريبي:** يرى البعض ان النظام الضريبي يتمثل في "هيكل ضريبي ذو ملامح و طريقة عمل محددة وملائمة للنهوض بدوره في تحقيق اهداف المجتمع التي تصوغها مثله و ظروفه المختلفة والتي تمثل بدورها الاطار الذي تعمل فيه الضرائب "، وبالتالي فان النظام الضريبي يتكون من اربعة اركان: اهداف محددة تصاغها ظروف المجتمع،

[1] أحمد يونس البطريق، النظم الضريبية، دار الجامعة، الاسكندرية، 1998،ص80.

دور المحدد تحدده الاهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها و ظروف المجتمع الذي يعمل داخله ، هيكل ضريبي يتوقف تركيبة على الدور الذي يتعين ان ينهض به، وطريقة عمل محددة تحكمها الاحكام التفصيلية للتشريعات الضريبية [1].

ومادام النظام الجبائي ما هو الا الترجمة الحرفية للسياسة الضريبية كما سبقت الاشارة اليه فإن النظام الذي يصلح لتحقيق اهداف سياسة ضريبية معينة في مجتمع معين قد لا يصلح لتحقيق اهداف نفس السياسة الضريبية في مجتمع حر وذلك لاختلاف الايديولوجيات و نظام الحكم والانظمة الاجتماعية و الاقتصادية و كذلك لاختلاف الهياكل الاقتصادية وفي الثقافة و العادات و المعتقدات و التقاليد والحضارة وهناك اختلاف في مستويات التقدم الاقتصادي بكافة ابعاده[2].

**2-مفهوم فعالية ضريبة:** يقصد بفعالية النظام الضريبي مدى قدرته على تحقيق اهدافه بشكل متوازن حيث ان تلك الاهداف قد تتعارض فيها بينها، فالهدف المالي للضريبة قد يتعارض مع الهدف الاقتصادي نتيجة تدعيم الدولة لبعض القطاعات من خلال اعفائها كليا او جزئيا من الضريبة ، كما قد يتعارض الهدف المالي مع الاجتماعي، ان النظام الضريبي هو كمجموعة من الضرائب التي يلتزم بها الافراد و الدولة في زمن محدد بدفعها للسلطة العمومية ، سواء كانت مركزية ام محلية ، يعبر عن الوضع الاقتصادي للدولة لحظة تطبيقه، ويقتضي في سعيه لتجسيد هذا النظام ، مراعاة تحقيق الاهداف المالية و الاجتماعية و الاقتصادية ، اي مراعاة مصلحة الدولة (توفير ايرادات للخزينة العمومية لتغطية النفقات عامة للدولة )، ومصلحة المكلف (عدم ارهاقه بعبء الضرائب ومصلحة المجتمع) ، (توفير الخدمات العامة واشباع الحاجات العامة ورشادة الانفاق العام ، اعادة توزيع الدخل، والانعكاسات الاخرى المترتبة و المتوخاة من قرض الضريبة[3].

## المطلب الثاني: مؤشرات النظام الضريبي الفعال

هناك عدة دراسات المرتبطة بتحديد ملامح النظام الضريبي الجديد ، وعموما يمكن ذكر أهم المؤشرات لبناء نظام ضريبي فعال:

**1-مؤشرات فيتو تانير (vito tangi)**:تتمثل مؤشراته فيما يلي: [4]

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان ،شكري رجب عشماوي، النظم الضريبية (مدخل التحليلي والتطبيقي)، مكتب الاشعاع، الاسكندرية، 2000،ص ،16.

[2] قويدري النبق، أثر النظام الجبائي على سلوك المكلف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة الأغواط، 2009-2010 ،ص، ص ،19-20

[3] بن دحمان دليلة ،بوتريكة هيبة ، الامتيازات الجبائية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة نهاية الدراسة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ليسانس في علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية مبنوك، 2010-2011،ص،17

[4] ابتسام بن المشري، فعالية النظام الضريبي الجزائري من خلال الاقتطاع من المصدر (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الأغواط)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة ، جامعة عمار ثليجي بالأغواط ،2013-2014،ص30.

**1-1 مؤشر تكلفة التحصيل:** هذا المؤشر يدلنا على تطبيق مبدأ الاقتصاد في النفقة أو التحصيل الذي نادى به أدم سميث ، وهذا يجعل تكلفت التحصيل أقل ما يمكن، وبالتالي لا ينعكس ذلك سلبا على مستوى الحصيلة الضريبية. وباعتمادنا على مقاييس الفعالية ومنها المقاييس الاقتصادية نجد منها:

مقياس الكفاءة الانتاجية= المدخلات

المخرجات

وبتطبيق هذا المقياس على المجال الضريبي نحصل على:

مقياس الانتاجية الضريبة = الحصيلة الضريبية

نفقات الادارة الضريبية

ويرى فيتوتانزي أنه لو كانت الأجوبة على كل هذه الأسئلة بالإيجاب في وقت واحد فان ذلك يدل على أن النظام الضريبي المعني على الجودة والفعالية.

**2-1 مؤشر الموضوعية:** ويتعلق بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية، مما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح لالتزاماتهم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها ويصب هذا ضمن مبدأ اليقين الذي يقضي دون الغموض، بحيث يكون ميعاد الدفع وطريقته والمبلغ المطلوب دفعه واضحا ومعلوما للممول أو لأي شخص أخر ، وهذا ما يمكن الممول من الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من قبل الادارة الضريبية.

**3-1 مؤشر التنفيذ:** يتعلق هذا المؤشر بمعرفة مدا تنفيذ النظام الضريبي بالكامل أي مدى تنفيذ التقديرات، وكذا بمدى سلامة هذه التقديرات ومستوى كفاءة الادارة الضريبية في الوصول الى كافة الأوعية الضريبية وعموما يمكن قياس المؤشر التنفيذ كما يلي[1]:

مؤشر التنفيذ=التقديرات الضريبية لكل من (IRG.IBS.TVA)

الامتيازات الضريبية لكل من (IRG.IBS.TVA)

**4-1 مؤشرات تأخر التحصيل:** ويتعلق الأمر بوضع الأليات الدافعة الى جعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في أجالها، لأن تأخر يؤدي الى انخفاض القيمة الحقيقية للمتحصلات الضريبية بفعل التضخم ، ولهذا لابد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل الى تأخر في دفع المستحقات.

[1] ابتسام بن المشري، فعالية النظام الضريبي الجزائري من خلال الاقتطاع من المصدر (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الأغواط)،مرجع سبق ذكره، ص31.

**1-5 مؤشرات التحديد:** ويتعلق هذا المؤشر بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة مع امكانية احلال بعض الضرائب بضرائب أخرى ، مثلا نذكر الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل، ويمكن احلالهما بنسب معدلات منخفضة ، هذا من شأنه أن يحد من ازدواج الضريبي.

**1-6 مؤشرات التشتت:** ويتعلق الأمر اذا كانت هناك ضرائب قليلة الايراد ، واذا كانت موجودة هل عددها قليل فمثل هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه سعيا لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفه أثرا على مردودية النظام ، مما يتيح الفرصة لتحسين مردوديتها بتحسين الاجراءات التحصيل وردع التهرب[1].

**1-7 مؤشرات التأكل:** حسب هذا المؤشر فان الأوعية الضريبية الفعلية ، يجب ان تكون قريبة من الأوعية الممكنة، ذلك اتساع الوعاء الضريبي يعمل على زيادة الايرادات حتى ولو كانت المعدلات منخفضة نسبيا، أما في حالة ابتعاد الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بسبب كثرة الاعفاءات للأنشطة والقطاعات فان ذلك يؤدي الى تآكل الوعاء الضريبي، وهذا ما يدفع الى رفع معدلات حتى يتم تعويض الانخفاض مما يشجع الى التهرب والغش الضريبي، ومن مؤشرات التي نستبدلها وتساعدنا لمعرفة تآكل الوعاء الضريبي ما يلي:

$$\text{مؤشر المستفيد من الامتيازات الجبائية} = \frac{\text{عدد المكلفين المستفيدين من الامتيازات}}{\text{العدد الاجمالي للمكلفين}}$$

**1-8 مؤشرات التركيز:** يقضي هذا المؤشر بأنه يأتي جزء كبير من اجمالي الايراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب و المعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الادارة والتنفيذ، وتجنب وجود عدد كبير من الضرائب وجداول معدلات الايرادات المحدودة، يمكن أن تؤدي الى تسهيل تقييم أثار تغيرات السياسة وتفادي خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة.

وما نلاحظ في الهيكل الضريبي الجزائري أن مساهمة الجباية البترولية في حدود60% من اجمالي الحصيلة الضريبية ، واذا نظرنا الى الجباية العادية فهيمنة الضرائب الغير مباشرة تبدو جلية، ويبين الشكل التالي مستويات كل نوع من الضرائب الأساسية التي يعتمد عليها النظام الضريبي الجزائري:

[1] حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الاصلاح الاقتصادي في فترة199262004، أطروحة دكتورا الدولة، جامعة الجزائر،2006، ص29.

الشكل رقم (2-3):مصادر الايرادات الضريبية في إطار النظام الضريبي الجديد

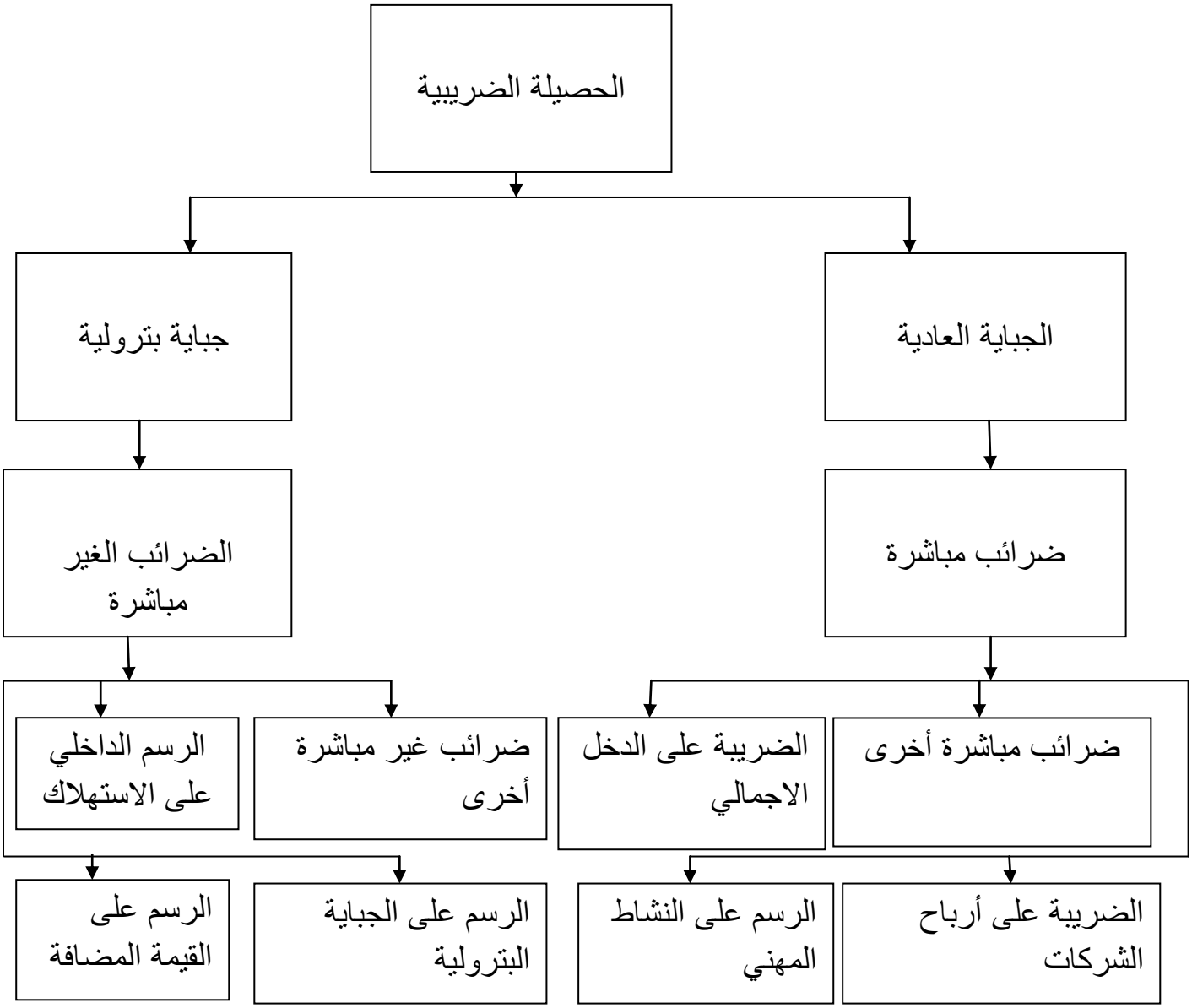


المصدر: ابتسام بن المشري، فعالية النظام الضريبي الجزائري من خلال الاقتطاع من المصدر (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الاغواط).

**2-مؤشرات الاقتصادي موريس:** وهي كالتالي[1]

**2-1 المشروعية:** حسب هذا المبدأ فإن كل نشاط يولد ثورة أو خدمة مفيدة يجب أن يبقى حرا عن أي ضريبة.

**2-2 عدم التمييز:** حيث أن نفس القواعد تطبق على كل المكلفين ، وهي مطابقة لقاعدة أدم سميث.

**2-3 الموضوعية:** الضريبة يجب أن تحترم كيان الانسان، وذلك بعدم فرض ضرائب شخصية(على الرؤوس) والتي تتميز بالتعسف بطبيعتها.

**2-4 الحياد:** حيث يتم فرض الضرائب التي لا تؤثر ولا يشوه خيارات الاعوان الاقتصاديين.

**2-5 عدم التعسف:** الضرائب يجب أن، تكون بسيطة وواضحة تتعلق بقرار ديمقراطي أي يتم فرضها بناء على الانتخابات ويعتبر هذا المعيار مطابق لقاعدة الوضوح.

## المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية للضريبة

للضريبة أثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل حجم الاستهلاك والانتاج والادخار، وتعتمد هذه الأثار على عوامل كثيرة منها كون الضرائب المباشرة او الغير مباشر وأسعارها وطبيعة اقتصاد ودرجة تطوره وسياسة الدولة الانفاقية وكذلك مجمل السياسة المالية والاقتصادية وفيما يأتي دراسة لأثار الضرائب في أهم المتغيرات الاقتصادية.

### 1-أثر الضريبة على الاستهلاك:

ان تأثير الضريبة على الاستهلاك يكون من خلال تأثيرها على الدخل، ذلك أنه يؤدي الى خفض الدخول، أو رفع أسعار المنتجات، وهو ما ينعكس في انخفاض الدخول المتاحة، حيث أن مبلغ الضريبة قد يرتفع أو ينخفض حسب حجم الدخل(Y) وعليه يمكن كتابة الدالة الضريبية في الحصيلة الضريبية (TX) تعتمد على حجم الدخل (y)، وعليه يمكن كتابة الدالة الضريبية في فترة طويلة كما يلي[2]:

الضريبة الحصيلة TX

الضريبة النسبة أو المعدل tx

$$TX=tx\times y \quad (1.)....$$

[1] إبتسام بلمشري، فعلية النظام الضريبي الجزائري من خلال اقتطاع من المصادر دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الأغواط ،مرجع سبق ذكره، ص، ص، 31-32.

[2] حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الاصلاح الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص63.

وسنقتصر في تحليلنا الى دراسة نموذج (الكنزي) ذو ثلاثة قطاعات، مع الأخذ بعين الاعتبار بالمتغيرات التالية:

المتغير الأول: ويتمثل في الانفاق الحكومي (G) أي ما تقوم الحكومة بإنفاقه من أجل الحصول على السلع والخدمات، والذي يجب اضافته الى الاستهلاك الخاص(C) والاستثمار( I) في معادلة الطلب الكلي (D-C+I+G).

المتغير الثاني: الضرائب والرسوم(TX)، ويتمثل في الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على دخول الأفراد والوحدات الاقتصادية ، والتي تعتبر كإيرادات للدولة من أجل تمويل نفقاتها.

المتغير الثالث: التحويلات الحكومية (Tr)، وتتمثل في المساعدات التي تقدمها الحكومة للأفراد والمؤسسات ، وتمثل الطرف المعاكس لضرائب(Tx).

وعليه يمكننا كتابة علاقة التوازن كما يلي[1]:

$$Y-D \Longrightarrow Y=C+I+G\ldots\ldots\ldots(2)$$

ويمكن توضيح أثر الضريبة على الدخل الوطني من خلال البرهان التالي:

$$\begin{cases} C=C'Ya \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3) \\ Y_a =y-Tx+Tr\ldots\ldots\ldots(4) \end{cases}$$

بتعويض المعادلة( 1)في (4) نحصل على:

$$Y_a =y-txy+Tr\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

وبتعويض العلاقة( 5) في (3) نحصل على:

$$C=C'(y-Txy+Tr)\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

بتعويض العلاقة (6) في (2) نحصل على :

$$y= C'(y-Tx+Tr)+I+G \Longrightarrow y =C'y-C'Txy+C'Tr+I+G$$

$$y-C'y+C'Txy=C'Tr+I+G$$

[1] سعيد بريبش، الاقتصاد الكلي، دار العلوم لنشر والتوزيع، الجزائر، 2007،ص ،ص ،178-190

$$y(1-C'+C'Tx)=C'Tr+I+G$$

$$y= \frac{1}{I-C'+C'Tx} C'Tr+I+G$$

وهي العلاقة التي نحسب قيمة الدخل الوطني في التوازن في حالة كون الضريبة مرتبطة بحجم الدخل، حيث نلاحظ أن زيادة في معدل الضريبة (TX)يؤدي الى انخفاض مقدار الدخل الوطني التوازن ("y)،

فاذا ما فرضت الضريبة على هذا الدخل فأدت الى انقاصها، فان ذلك يؤدي بالمكلف الى اعادة توزيع استعمالات دخله ويترتب على ذلك، تأثر حجم الاستهلاك من السلع والخدمات، فالمكلفون خاصة ذو الدخول المحدودة والمتوسطة ، يقل دخلهم مما يدفعهم الى تضحية ببعض السلع والخدمات ، وخاصة الكمالية منها، وبالتالي يقل الطلب عليها ، وتميل أسعارها نحو الانخفاض، الا ان هذا الانخفاض لا يتم بدرجة واحدة بل يتفاوت من سلعة الى أخرى تبعا لدرجة مرونة الطلب عليها، فالسلع ذات الطلب المرن كالسلع الكمالية يتأثر استهلاكها نتيجة لفرض الضرائب عليها أكثر من السلع الضرورية ذات الطلب غير المرن التي لا يمكن للأفراد الاستغناء عنها[1].

كما أن حجم الدخل يحدد التأثير في الضريبة ، فالدخل المرتفع (للفئات الغنية) لا يتأثر كثيرا بالضريبة ومنه لا يقلل استهلاك هذه الفئات ، لأنهم عادة ما يدفعون الضريبة من مدخراتهم ، أما الدخل المنخفض (الفئات الفقيرة والمتوسطة)فانه يتأثر بالضريبة بصورة واضحة، اذا يقلل من استهلاك هذه الفئات وخاصة بالنسبة للسلع الكمالية ذات الطلب المرن.

## 2- أثر الضريبة على الانتاج:

للضريبة أثار انكماشية وتوسعية على الانتاج القومي:

**2-1آثار انكماشية:** ان الضريبة المفروضة على المواد المنتجة ستقلل من استهلاكها أي من الطلب عليها مما يؤدي بالنتيجة الى تراكمها في الأسواق وعليه ستقلل انتاجها، كما أن اقتطاع الضريبة لجزء من الدخول سيقلل من الادخارات أي قلة رؤوس الأموال مما يؤدي الى انخفاض مستوى الاستثمار، كما ان فرض الضريبة التصاعدية على الأرباح يقلل من الحوافز التي تدفع المستثمرين الى زيادة الاستثمار لزيادة ارباحهم.

ان ارتفاع الضرائب على دخول العاملين بما فيهم اصحاب المهن الحرة ، اضافة الى أنه يخفض من دخولهم الحقيقية فانه يحد من حافز العمل لديهم مما يؤدي الى انخفاض انتاجيتهم.

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديا الجباية والضرائب ، دار هومة لطبع والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2004 ،ص ، 172,

وعلى الشكل التالي: فرض الضريبة على الدخول ← الدخل المخصص

للاستهلاك ← الطلب على السلع والخدمات ← حجم المبيعات ← الأرباح المحققة

مدخرات رجال الأعمال

ونزولا عند هذا المنطق يتجه المشرع المالي الى اعفاء الحد الأدنى الازم للمعيشة من الضرائب، وفي بعض الحالات اعفاء سلع الاستهلاك الضرورية.

**2-1الأثار التوسعية**: أحيانا قد يؤدي الى توسع عن طريق دفعها للمنتجين نحو مضاعفة جهودهم لتعويض عن النقص الناجم عنها، فأصحاب المصانع يحولون مضاعفة الجهد وضغط النفقات واعادة تنظيم العمل في مشاريعهم للاستفادة من الامكانيات الموجودة على أحسن وجه وذلك لرفع الانتاجية لنفس الامكانيات المتاحة ، كما أن فرض الضرائب على دخول العاملين قد تدفعهم الى مضاعفة الجهد وزيادة النشاط لتعويض ما استقطعته الضريبة من دخولهم ، وبذلك تصبح الضريبة حافزا على التطوير الاقتصادي والزيادة الانتاجية.

**3-أثر الضريبة على الادخار**:

يتكون الادخار الوطني على وجه التحديد ، من الادخار الخاص الذي يقوم به الأفراد، والادخار العام الذي تقوم به الدولة فلكي تقوم الدولة بالاستثمار فإنها تلجأ عادة الى الضريبة لتمويل هذه الاستثمارات ويمكن القول أن اثر الضريبة في الادخار العام (الدولة) يكون أثرا ايجابيا الا ان أثر الضريبة على الادخار الخاص لا يكون كذلك في غالب الحالات[1].

يختلف أثر الضرائب على الادخار، حسب نوعها مباشر وغير مباشر، فبالنسبة لضرائب المباشرة أثرها كبير على الادخار فهي نصيب مصادر الادخار كالضرائب على رأس المال والضريبة الدخل الاجمالي المتعلق بفائض القيمة أو أرباح الأسهم...الخ، اذا أن الفرد مهما كان دخله يسهر دوما على توزيعه بين الاستهلاك والادخار حسب المعادلة التالية:

$$\begin{cases} Y=c+s \Longrightarrow (*) \\ * \Longrightarrow S=y-c \end{cases}$$

وبما أن الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية يذهب الى الادخار ويمكننا تعريف الادخار كتابع للدخل كما يلي:$S=s(y)$

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ط5، ديوان المطبوعات الحجامعية،2012،ص،57.

اذا حدوث أي تغيير في الدخل (y)بمقدار ($\Delta$ y) سيحدث تغير في الادخار (s) والاستهلاك(c) بمقدار ($\Delta$ s) و ($\Delta$ y )كما يلي:

$$S=y-c \Longrightarrow \Delta s= \Delta y- \Delta c$$

ومع فرض الضريبة على الدخل المكلف يقوم بإعادة توزيع استعمالات دخله حسب تأثر الدخل بالضريبة، فاذا كان الدخل وفيرا تدفع الضريبة في هذه الحالة من ذلك الجزء الذي كان سيوجهه للادخار، واذا كان الدخل منخفض فان الضريبة ستدفع مقابل انخفاض في الاستهلاك ، ومن ثم فان الفرد لا يوجه شيء للادخار.

## المبحث الثالث: التحفيزات الضريبة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى دول العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مستخدمة في ذلك عدت أساليب من بين أهمها الضرائب، وبالتالي فإن الدولة تسعى الى تحديث النظام الضريبي لكي يصبح أكثر ملائمة حتى يتحقق مسعاها في جذب هذا الأخير ومن ذلك أدى الى ظهور التنافسية الضريبية.

### المطلب الأول: مفهوم التحفيزات الضريبية وأشكالها

ان التحفيز الضريبي وسيلة من الوسائل التي تلجأ اليها الدولة لجذب هذا الأخير وفي هذا المطلب سنتطرق الى مفهومه وأشكاله.

**1-مفهوم التحفيز الضريبي**: للتحفيز الضريبي عدة مفاهيم منها[1]

تعرف الحوافز الضريبية بأنها "نظام يصمم في اطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي الى نمو الانتاجية القومية وزيادة المقدرة التكليفية للاقتصاد ، وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة".

ويعرف أيضا على أنه" احداث أثار ايجابية من شأنها تشجيع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه الى اتخاذ قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز."

كما يعرف على أنه" ميزة اقتصادية قابلة لتقدير بقيمة نقدية تقدمها الدول لكامل الاستثمارات أو لبعضها، ويتم تحديدها وفقا للمعيار الموضوعي أو الجغرافي، كأن تهدف الدولة الى توجيه الاستثمارات الى مجالات يعزف عن الاستثمار فيها، وكذلك السعي الى تنمية مناطق معينة ".

فالحوافز الضريبية تعني استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على اتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة حيث يمكن الأخذ بضريبة معينة أو تحديد عينتها ومستوى أسعارها ، و عن

[1] ابراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص، 78

طريق منح إعفاءات دائمة أو مؤقتة او تخفيض أسعار الضريبة ، أو السماح بترحيل خسائر وتحديد فترة زمنية التي يسمح خلالها بالترحيل، يمكن بكافة تلك الطرق أن تحقق السياسة الضريبية من زيادة الاستثمار أو تنمية الادخار.

**2-أشكال التحفيز الضريبي**: هناك عدة أشكال للتحفيزات الضريبية وسنلخصها في ما يلي[1]:

**2-1الاعفاء الضريبي**: هو اسقاط لحق الدولة عن بعض الممولين في مبلغ الضرائب واجبة السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة ، وذلك حسب أهمية النشاط ، حجمه ، موقعه الجغرافي، نطاقه، ويمكن أن يكون الاعفاء كليا أو جزئيا دائما او مؤقتا، وتتراوح مدة الاعفاء بين سنتين الى خمس سنوات وقد تصل الى خمسة عشرة سنة في بعض الدول ، على الرغم من أن الإعفاءات الضريبية تعتبر من بين أشكال الحوافز الضريبية الأكثر شيوعا في تشريعات الدول النامية ، الا أنها يشوبها العديد من العيوب لعل أبرزها مشكلة تحديد تاريخ سريان الاعفاء فهل تحتسب من تاريخ الحصول على موافقة انشاء المشروع أو تاريخ بدء العملية الانتاجية.

**2-2تخفيضات الضريبية**: تلجأ الى التخفيضات الضريبية من أجل تخفيض العبء الضريبي على المستثمر مما يشجع على الاستثمار، ويمثل هذا النظام كشكل من أشكال الحوافز الضريبية في قيام الدولة في تقليص قيمة الضريبة المستحقة على المستثمرين مقابل التزامهم ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح والعوائد وتخفيض جزء من رأس المال لتموين المشروعات الاقتصادية لدول المضيفة، وعموما فان هذه التقنية تستخدم وفقا للتوجهات السياسة والاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة الى تخفيضها.

**2-3نظام الاهتلاك المعجل**: بالإضافة الى نضام الاهتلاك (ثابتة متناقصة ومتزايدة ) والتي تمنح الامتيازات لصالح المؤسسة، قد لجأت بعض الدول الى استخدام "نظام الاهتلاك المعجل" الذي يعرف بأنه "استهلاك لقيمة الأصل التاريخية خلال مدة زمنية تقل عن العمر الانتاجي." وهذا النوع من الاهتلاك يسمح بتحقيق الضريبة ورفع المردودية الحالية المحققة للمشروع، من ثم تحقيق التراكم الرأس مالي[2].

**2-4نظام المعاملة الضريبية للخسائر المرحلة (ترحيل العجز)**: ويقصد بترحيل العجز ذلك العجز الذي يظهر خلال دورة ما ونعتبره كأعباء لدورة اللاحقة ويتم خصمه من الربح المحقق في سنة الماضية فان فائض هذا العجز يرحل بصفة مستمرة على سنوات اللاحقة ، تعتمد الدولة هذا النظام كأسلوب لتفعيل الاستثمارات لديها فكلما زادت السنوات التي تسمح لها بترحيل الخسائر في حدودها زاد الحافز لدا المستثمرين.

[1] عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص،119

[2] عبد الكريم بريشي، فعالية النظام الجبائي في ضل توجه الاقتصاديات المحلية نحو العولمة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2007، ص، 34

**2-5المعدلات التمييزية:** ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع ، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.

**شكل رقم (2–4 ):هيكل نماذج الحوافز الضريبية**

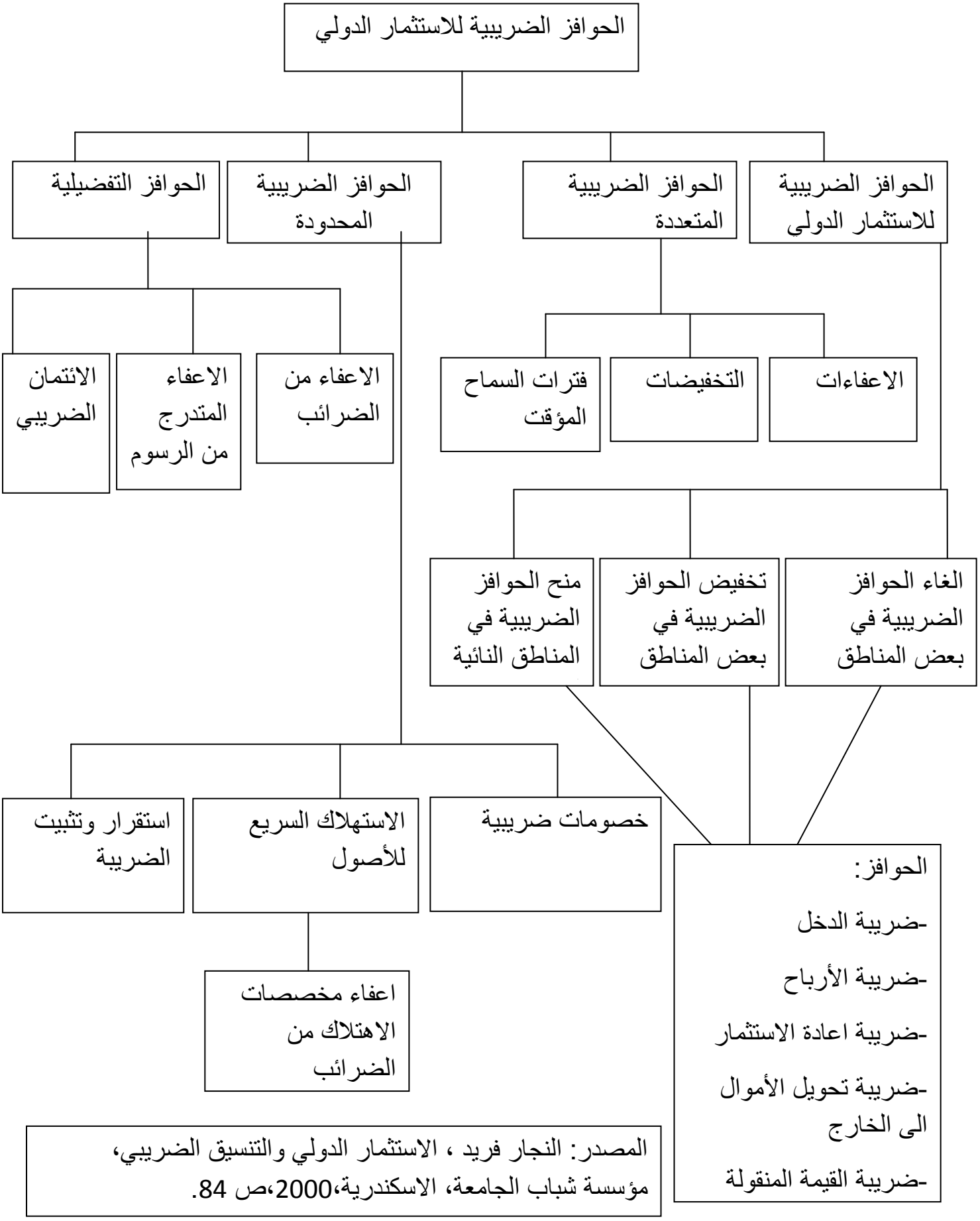


المصدر: النجار فريد ، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2000،ص 84.

## المطلب الثاني: شروط فعالية السياسة التحفيزية الجبائية وأهدافها

### 1-شروط فعالية سياسة التحفيز الجبائي:

لقد واجهت السياسة التحريض الضريبي بعض التحفظات في فعليتها خاصة بمقارنة المنافع التي تحققها الاستثمارات مع الخسارة التي تتحملها الدولة من خلال تخفيض ايراداتها ، بالإضافة الى اخلال بالعدالة وتأثيرها على تخصيص الموارد وخاصة على المستوى العالمي، أضف الى ذلك صعوبة الادارة ومراقبة هذه الامتيازات الممنوحة ، لكي تحقق فعالية الحوافز الضريبية لصالح الأنشطة التي تساهم بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية لابد من توفر مجموعة من الشروط أهمها[1]:

### 1-1شروط الخاصة بالحوافز الجبائية نفسها:

- ✓ اي يكون للجباية دور توجيهي وتحفيزي للمستثمرين والأعوان الاقتصاديين عامة بتوجيه أموالهم لمشاريع والأنشطة الانتاجية ، لابد أن يكون معدل الضغط الجبائي في مستوى مقبول وفي حدود امكانيات الممولين، واذا تعدى هذا المستوى سيكون لا محال عقبة أمام أي تطور أو انتعاش اقتصادي.
- ✓ أن تصبح العلاقة بين الأرباح النسبية المحققة في الأنشطة الاقتصادية المرغوبة والانشطة الاقتصادية الغير مرغوبة بعد الضريبة في صالح المجموعة الأولى من الأنشطة وفي غير صالح المجموعة الثانية وبمعنى آخر أي يصاحب التخفيض في معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية المرغوبة ، تغيير في الأرباح النسبية لصالح كل الأنشطة.
- ✓ أن تكون المشروعات أو الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال الأنشطة الاقتصادية المرغوبة تحقق نتائج موجبة، أما اذا كانت نتائجها سالبة خاصة في المراحل الأولى ، فان الحوافز الجبائية تصبح عديمة أو قليلة الفعالية في توجيه الاستثمارات باتجاه تلك الأنشطة.
- ✓ يتعين أن تتناسب أهمية التخفيضات والاعفاءات مع أهمية النشاط اذا لامعنى لتحريض ضريبي موجه الى نشاط لا يفيد الجميع كثيرا.
- ✓ أن يصاحب التخفيض في الأسعار الضريبة على الأرباح الأنشطة الاقتصادية المرغوبة زيادة المعدلات الضريبية على أرباح الأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة.
- ✓ يجب أن ينصرف التطبيق الامتيازات الضريبية الى اوجه النشاط ذات الأهمية الرئيسية تبعا لسياسة الدولة الاقتصادية.

[1] عبد الكريم الصادق بركات ، الاقتصاد المالي ، الدار الجامعية لنشر، مصر، 1987،ص، ص 152-155

**1-2شروط الخاصة لإدارة الحوافز الجبائية:** لا تتوقف فعالية المزايا الضريبية على مجرد تنظيمها القوانين بل ترتبط هذه بلا شك بعملية تفسيرها وتطبيقها في المجالات المختلفة ، فهناك بعض القوانين لا يتم تطبيقها تلقائيا بل تتطلب الغالبية منها اتباع اجراءات ادارية لتحديد المنشأة الخاضعة لها ، وتعتبر الهند مثالا لدول جعل تطبيق المزايا الضريبية تلقائيا ، ولكن تعطي الدول الأخرى الادارة السلطة التقديرية في اختيار المشروعات التي ينطبق عليها القانون ، وبعض الدول توفق بين الأسلوبين التلقائي و المتطلب لسلطة التقدير بأن توضح شروط التي يجب توفرها لكي تحظى المنشأة بالمزايا ، ولاكن مع ذلك يتعذر في ظل برنامج واسع الحوافز الضريبية أن توضع هذه الشروط بصفة جامدة ولا يأخذ في الاعتبار التغيير الذي يطرأ على الاقتصاد مما يتطلب إعطاء سلطة تقديرية للإدارة دون استخدامها بطريقة تحكيمية، وكذلك يجب بأن تتوفر الرقابة على ادارة كافة الحوافز الضريبية بحيث تتوفر شفافية كاملة في تحقيق الأهداف المرجوة والا تصبح استنزافا لموارد الدولة الضريبية1.

**2-الأهداف الاساسية لتحفيز الجبائي:** وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي2

**2-1 الأهداف الاقتصادية:**

من الجانب الاقتصادي يسعى المشرع من خلال مصادقته على البرنامج التحفيز الضريبي الى بعث الحركية للنشاط الاقتصادي بصة عامة وتنمية الاستثمار بصفة خاصة ، حيث تشجع الحوافز الجبائية تراكم رؤوس الأموال بتخفيض العبء الضريبي ومن ثم حجم التكاليف خاصة وأن المشاريع الاستثمارية عادة مالا تحقق أرباحا كبيرة ، كما تهدف أيضا الى تحسين الانتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الانتاج وتخفيض تكلفة اليد العاملة من جانب ، وتخفيض تكلفة الاستثمار من ثم امكانية منافسة السلع الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات من الجانب الأخر.

**2-2 الأهداف الاجتماعية:**

تهدف سياسة التحفيز الضريبي الى تشجيع المشاريع التي تعمل على توفير مناصب الشغل وبالتالي تساهم في التقليل من انتشار ظاهرة البطالة وتحقيقها لتوازن الجهوي من خلال توجيه الاستثمارات نحو المناطق المحرومة والنشطة ذات الاولوية في مخطط الوطني لتنمية.

[1] المرسي سيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام دار الجامعية، الاسكندرية،2000،ص،145

[2] كمال قويدري، سياسة المالية وأثرها على الاستثمار في الجزائر، مذكرة ماجستير ،تخصص نقود ، مالية وبنوك ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب لبليدة، 2006، ص99

## المطلب الثالث: سياسات الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

فيما يتعلق بأنواع الحوافز والتسهيلات والامتيازات المقدمة من طرف الدول المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية يمكن اعطاء الأمثلة التالية[1]:

- ✓ عدم وضع أي قيود على تملك مشروعات الاستثمار سواء كان تملك كاملا أو جزئيا؛
- ✓ السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات؛
- ✓ إعفاء الواردات من الأصول الرأس المالية والمواد الخام والمواد المساعدة ومستلزمات الانتاج من الضرائب الجمركية على الصادرات؛
- ✓ اعفاء وتخفيض معدل الضرائب الجمركية على الصادرات؛
- ✓ اعفاء المشروعات الاستثمارية من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية لمدة قد تصل الى 15سنة بعد نهاية النشاط؛
- ✓ تخفيض الرسوم الخاصة باستخدام و استغلال أنواع المرافق العامة كالمياه والكهرباء...الخ، وتخفيض قيمة الايجار للعقارات الأراضي الخاصة بمشروعات الاستثمار؛
- ✓ اعفاء العمال الأجانب من الضريبة العامة على الدخل سواء بالمناطق الحرة او المشروعات القائمة داخل البلاد؛
- ✓ السماح لتحويل جزء من الأرباح وأجزاء رأس المال أو الأجور أو المرتبات للخارج اما سنوية معينة وفي ظل نسبة مئوية تحددها الحكومة المضيفة؛
- ✓ تسهيلات الحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدل الفائدة عليها؛
- ✓ تقديم مساعدات مالية لإجراء بحوث والدراسات الازمة لإقامة المشروع والتوسعات في المجالات المختلفة؛
- ✓ اعفاء صادرات المشاريع بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدة قد تصل الى 12 و15 عام بعد بداية النشاط؛

[1] بن دحمان دليلة، بوتريكة هبة ، الامتيازات الجبائية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره،ص،ص، 60-61

**خلاصة الفصل:**

من خلال هذا الفصل تعرضنا الى المفاهيم العامة للضريبة والتي تعرفنا فيها على الضريبة وقواعدها الأساسية وأيضا أهدافها العامة ومنه الى تصنيفها وكيفية تحصيلها وكيفية بناء النظام الضريبي ومقوماته ومؤشرات النظام الضريبي الفعال وأثار الاقتصادية بالنسبة للضريبة ومنه الى كيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق التحفيزات الجبائية المقدمة التي بدورها تمر بشروط حتى نقول عنها أنها فعالة ومنه نستطع القول أن السياسات التحفيزية قد أدت واجبها بأكمل وجه.

# الفصل الثالث

# دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

## تمهيد الفصل:

تعد الجزائر من البلدان التي تسعا جاهدتا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عبر تهيئة المناخ الاستثماري وذلك بوضع برامج واصلاحات ومن بينها سن قوانين تخص الاستثمار الأجنبي والتي تحتوي على عدة تحفيزات ضريبية تهدف من خلالها الى جذب أكبر كمية ممكنة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك للدور المهم الذي يلعبه هذا الأخير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المطلوبة.

وبالتالي تم تقسيم هذا الفصل الى ما يلي:

**المبحث الأول: تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

**المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الحوافز المقدمة في قوانين الاستثمار**

**المبحث الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيل الحوافز الضريبية في جذبه.**

## المبحث الأول: تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أحد محاور الهامة لتنفيذ السياسات التنموية التي تعتمدها الجزائر، بحيث تتجسد هذه الادارة في تحسين المنظومة الخاصة بالاستثمار وتبسيط اجراءاتها من خلال الحوافز الممنوحة بموجب قوانين الاستثمار، كما تقدم ضمانات معتبرة لتدعيم هذه الحوافز وحماية المستثمر الأجنبي بالإضافة الى تطوير الاطار المؤسساتي من أجل التكفل بمختلف جوانب الاستثمار.

### المطلب الأول: تعزيز كفاءة الاطار التشريعي في الجزائر

قد سعت الجزائر جاهدة في تحسين مناخ الاستثمار منذ الاستقلال وذلك من خلال مجموعة من القوانين المتعاقبة كانت تتلاءم مع طبيعة المرحلة، لاكن نتيجة التحولات الاقتصادية التي حدثت في بداية التسعينات، وانفتاح الجزائر على راس المال الأجنبي والمحلي الخاص، ونتهاجها مصار انتقال الى اقتصاد السوق والاصلاحات التي اعتمدتها على جل المؤسسات الاقتصادية والمالية، تحتم عليها ايجاد الصبغة القانونية وفق المرحلة الانتقالية وتطورات العالمية، حيث عرفة التشريعات الخاصة للاستثمار الأجنبي.

#### 1-القانون (63-277) المؤرخ في جويلية 1963[1]

من بين الأسباب التي أدت الى ظهور هذا القانون هو حاجة الاقتصاد الجزائري آنذاك لرأس المال الأجنبي ولضعف الامكانيات الداخلية وقلة رؤوس الأموال المحلية، اذ يمنح بموجب الحرية لكل شخص أجنبي سواء معنوي او طبيعي في الاستثمار حسب اتفاقيات الاقتصادية لدول ، بعبارة أخرى ان قبول المستثمر الأجنبي مرهون بمدى كون هذا الأجنبي يعمل باطار أهداف الدولة أي بجمع الشروط الضرورية لتحقيق الاقتصاد الاشتراكي خاصة في القطاعات التي تشكل أهمية للاقتصاد الوطني، وما يلاحظ في هذه المرحلة هو عدم تجسيد التوجه الاشتراكي في أول قانون صدر في تنظيم الاستثمار بعد استقلال الجزائر وقد خول لهم بعض الضمانات العامة، يستفيد منها كل المستثمرون الأجانب وبعض الضمانات الخاصة بالمؤسسات المنشأة عن طريق الاتفاقية.

**1-1 الضمانات العامة: وهي اربعة**

- ✓ حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية؛
- ✓ حرية التنقل والاقامة بالنسبة لمستخدمين ومسيري هذه المؤسسات؛
- ✓ المساواة أمام القانون لاسيما المساواة الجبائية؛

[1] عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999،ص،6.

أخيرا، هناك ضمان ضد نزع الملكية أي أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة ويؤدي نزع الملكية الى تعويض عادل.

وما يلاحظ على هذه الأهداف أنها كانت ليبرالية.

### 2-1 المؤسسات المنشأة عن طريق الاتفاقية:

- ✓ يخص هذا النظام المؤسسات الجدية أو توسيع المؤسسات القديمة التي يشمل برنامج استثمارها على قيمة خمسة ملايين دينار في مدة 3سنةات على أن يوفر هذا الاستثمار على 100منصب عمل دائم للجزائريين؛
- ✓ تكون هذه المؤسسات بوضعية تعاقدية؛
- ✓ تكون للاتفاقية أن تنص على امتيازات الواردة في الاعتماد، زيادتا على هذا يمكنها أن تجمد النظام الجبائي لمدة15 سنة، تخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز متوسطة وطويلة المدى، التخفيف الجزئي أو الكلي عن الضريبة على الموارد المستوردة.

لم يعرف هذا القانون تطبيقا بسبب ان المستثمرين شككوا في مصداقيته، لم يتبع بنصوص تطبيقية كان غير مطابق للواقع حيث كانت الجزائر تقوم بالتأميمات ( 1963-1964 ) وبينت الادارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيقه، ما دامت لم تبادر بدراسة ملفات التي اودعت لديها.

## 2-القانون( 66-284) المؤرخ في 15 جوان 1966

لقد اهتدت الدولة الجزائرية الى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو قانون مؤرخ في 15-06-1966المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، والذي أعطا أولوية الاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل، أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب، عرفة منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية اجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي باطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس اموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية.

حيث وضع هذا القانون المبادئ التالية[1]:

[1] عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص،ص،8-9.

**2-1- الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر:**

قيام الدولة والهيأة التابعة لها باحتكار القطاعات الحيوية، ويمكن للمستثمرين الخواص سواء كانوا وطنيين أو أجانب أن يستثمرون في قطاعات أخرى الا أن هذا الاستثمار لا يتم بكل حرية ويشترط من أراء الاستثمار في الصناعة أو السياحة لابد من أيحصل على اعتماد مسبق من قبل السلطات الادارية.

**2-2-منح امتيازات وضمانات للاستثمار:**

تخص امتيازات الاستثمار الأجنبي وهذه الامتيازات تتمثل في منح ثلاثة اعتمادات محددة في هذا القانون وهي:

- ✓ الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي تكون خاصة بالمؤسسات الصغيرة؛
- ✓ الاعتمادات الممنوحة من قبل أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة؛
- ✓ الاعتمادات الممنوحة من طرف وزير المالية والوزير التقني المعني، رئي اللجنة الوطنية للاستثمارات؛

أما في ما يخص قرار الاعتماد فانه يحتوي على ضمانات وامتيازات مالية منها:

- ✓ تحويل الأموال، الأرباح الصافية منتوج التنازل؛
- ✓ الضمان ضد التأميم؛
- ✓ المساوات أمام القانون لاسيما في المساوات الجبائية.

فشل هذا القانون لأنه جاء بأحكام قاسية على المستثمر الأجنبي ولم يطبق عليه بل اقتصر تطبيقه على الاستثمارات الوطنية، كما أن المشرع لم ينص على تحويل الأجور الخاصة بالعمال الأجانب ولم يضع مادة محددة لتأمينه.

**3-قانون (82-16) المؤرخ في 28اوت 1982:**

وهو مرتبط بإنشاء و توظيف الشركات الاقتصادية المختلطة في بعض القطاعات مثل الصناعة والخدمات السياحية، وفي المقابل يستثنى الاستثمار الأجنبي من كل النشاطات التجارية ومن جميع، التأمينات، النشاطات البنكية، النقل والفلاحة، ويستثنى أيضا قطاع المحروقات، هذا من جهة ومن جهة أخرا لا يسمح لبعض الاستثمارات الا في شكل شركات مختلطة بنسبة مشاركة أجنبية لا تتعدا 49% من رأس مال هذه الشركة، رغم تغيرات والتعديلات التي أتى بها هذا القانون الا أنه وضح نضرة السلطات الجزائرية نحو الاستثمار الأجنبي المباشر التي تبقا تظهر بخصائص النظام الاداري المركزي والتي فضلت دخوله عن طريق الشركات الاقتصادية المختلطة، ولق أعيد النضر في هذا القانون ستة 1986[1].

[1] كريمة فرحي ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، أطروحة دكتوراه، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2013،ص،277

### 4-قانون( 86-13) المؤرخ في 19 اوت 1986:

لقد أتمم وعدل القانون (82-13)بقانون (86-13) نضرا لعدم قدرته على تحفيز وجذب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصتا في مجال المحروقات[1].

لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنتا بالقانون السابق، فالشركات الأجنبية وفق القانون الجديد، والذين يدخلون في شركة مع مؤسسات عمومية الجزائرية على أساس بروتوكول الاتفاق، مخولون بمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل أطراف مدة دوام الشركة المختلطة وتعددات وواجبات كل الأطراف فقد أبقا القانون على نسبة مشاركة مؤسسات الجزائرية العمومية ب51%على الأقل في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي لضمان تحويل تكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل والتكوين وتأهيل المستخدمين، مقابل استفادة الشريك الأجنبي في المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، وما يترتب على ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب[2].

### 5-قانون (88-25)المؤرخ في 12 جويلية 1988:

تبنت الجزائر قانون (88-25) موازاة مع الاصلاحات الاقتصادية التي أدت الى استقلالية المؤسسات العمومية، وهذا من أجل تحرير المؤسسات في السوق المحلية والدولية وتحميلهم المسؤولية، وهذا بتباع سياسة اقتصاد السوق والمتمثلة في المنافسة والبقاء وتحقيق المردودية المالية، فأصبحت المؤسسات العمومية تتمتع بنوع من الاستقلالية وأصبحت غير خاضعة للقانون العام بل خاضعة للقانون التجاري أي يكون تأسيسها في شكل شركة في شكل شركة أموال، وتتولى صناديق المساهمة تسييرها مقابل رأس المال التأسيسي المدفوع.

جاء في نفس السنة القانون الخاص بالتجارة الخارجية والذي عمل على تعويض نضام التصريحات والمطبق مسبقا وقد زعم بقانون 1995 المتضمن للانفتاح الكلي لتجارة الخارجية لجميع المؤسسات العمومية والخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية.

في جويلية 1989 صدر قانون الأسعار، حيث تم حساب سعر البيع على حساب التكاليف وقانون الطلب والعرض والمنافسة باستثناء بعض المواد بقت خاضعة للنظام السابق حتى .1992

### 6-المرسوم التشريعي رقم (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار:

هذا القانون كان موجه للاستثمار الخاص بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة كما نص هذا المرسوم على انشاء وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها في شكل "شباك الواحد" يضم الادارات والهيئات المعنية

[1] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص،ص،61 -62.

[2] سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص، 35

بالاستثمار، ويلغي كل التناقضات والمزايا السلبية التي كانت مع القوانين السابقة، وأهم ما جاء به من مستجدات ما يلي[1]:

- ✓ يلغي اجراءات الاعتماد التي كانت مدة طويلة و في أشكال مختلفة وأنشأ في المقابل تسريحا أسهل من ما كان عليه؛
- ✓ يلغي كل الفروقات القديمة بين المستثمر العام والخاص المحلي والأجنبي وكله متعاملون بنفس الرؤية من الناحية القانونية؛
- ✓ تدخل الدولة لا يكون الا لأجل تقديم عدد من المزايا الضريبية والجمركية والمالية عن طريق وكالة الترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات التي أنشأت لهذا الغرض والتي قامة "شباك الواحد" اين يتقدم المستثمر بوضع ملف حول الاستفادة من المزايا والتراخيص، ويفرض قانو على هذه الوكالة أجالا أقصاها 60يوم لرد على طلبات المستثمرين؛

يتضمن هذا القانون أنظمة لتحفيز من خلال النظام الخاص( مناطق الخاصة، مناطق الحرة، ومناطق أخرا) الى جانب النظام العام.

الا أن هذا القانون تعرض أيضا كباقي القوانين السابقة الى الاستبدال وذلك في 2001 من أجل انفتاح أكثر.

### 7-الأمر (01-03) المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في 20 اوت 2001:

لقد تضمن هذا الأمر مفهوما جديدا للاستثمار على أنه[2]:

- ✓ اقتناء اصول تندرج في اطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو اعادة تأهيل أو اعادة هيكلة؛
- ✓ مساهمة في رأس مال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية وعينية؛
- ✓ استعادة النشاطات في اطار خصخصة جزئية أو كلية؛

كما استحدث هذا الأمر أجهزة جديدة لتنظيم الاستثمار وهي[3]:

- ✓ المجلس الوطني للاستثمار تحت رئاسة الحكومة الذي يكلف على الخصوص برسم استراتيجية تطوير الاستثمار؛
- ✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث تتولى مهمة الترقية، تطوير ومتابعة الاستثمارات ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار؛

[1] كريمة فرحي ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مرجع سبق ذكره ،ص، ص، 278-279.

[2] مادة(02) من الأمر (01-03) المؤرخ في 20 اوت 2001، الجريدة الرسمية ، العدد 47، الصادرة في 22اوت 2001،ص 5.

[3] مادة(02) من الأمر (01-03)، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 7-8

- ✓ الشباك الواحد وهو هيكل لا مركزي على مستوا الوكالة، ويسهر على تسهيل اجراءات انجاز المشاريع؛
- ✓ صندوق لدعم الاستثمار من أجل تمويل أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمارات الى جانب المزايا الممنوحة للاستثمارات؛

كذلك منح هذا القانون العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير حجم الاستثمار .

ولقد تم ادخال بعض التعديلات في هذا القانون بموجب الأمر (06-08) الصادر في 15 جويلية 2006 أهمها[1]:

**7-1-للوكالة أجل أقصاه:**

- ✓ 72ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز؛
- ✓ 10 ايام لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال ابتداء من تاريخ ايداع طلب الاستفادة من المزايا، بعدما كانت 30 في الأمر (01-03)؛

7-2 استفادة المستثمرين من الامتيازات والإعفاءات بشكل أكبر، وليس هذا وفقط بل تم التعديل أيضا في بعض الأحكام بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009-2010 من أجل اتخاذ تدابير السياسية المقيدة للاستثمار الأجنبي، بحيث لا يمكن أن ينفذ استثماراته الا في اطار الشراكة مع مستثمر وطني أو أكثر يمتلك فيها الطرف الجزائري نسبة 51% من رأس مال الشركة المنشأة على الأقل، وبغض النضر على هذا، فان ممارسة أنشطة الاستيراد بغرض اعادة بيع الواردات على حالتها لا يمكن أن يقوم بها المتعامل أو المستثمر الأجنبي الا في اطار الشراكة مع الطرف الجزائري (شخص طبيعي او معنو) الذي يستحوذ على الأقل او يساوي30%من راس المال الاجتماعي[2].

8-قانون رقم (16-09)المؤرخ في 03غشت سنة 2016:

لقد تضمن هذا القانون مفهوما جديدا للاستثمار على أنه[3]:

- ✓ اقتناء الأصول تندرج في اطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الانتاج و/او اعادت التأهيل؛
- ✓ مساهمات في رأس مال الشركة.

كما أضاف هذا القانون لأجهزة تنظيم الاستثمار :

تخضع الاستثمارات قبل انجازها، من أجل الاستفادة من المزايا المقررة في أحكام هذا القانون، للتسجيل لدا الوكالة الوطنية تطوير الاستثمارات المذكورة في المادة26.

[1] الأمر (06-08) المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية رقم 47، الصادرة في 19 جويلية 2006،ص،18

[2] مادة(58 ) من الأمر رقم (09-01) المؤرخ في 22يوليو 2009، المتضمن قانون مالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية ،العدد 44، الصادرة في26يوليو 2009، ،ص13.

[3] مادة(02 ) من الأمر رقم (16-09) المؤرخ في 30ديسمبر 2015، المتضمن قانون مالية التكميلي لسنة 2016، الجريدة الرسمية ،العدد46 ، الصادرة 03غشت 2016، ،ص18.

## المطلب الثاني: تحفيزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عرفت السياسة التحفيزية للحكومة الجزائرية اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترت تسعينات القرن الماضي وما بعدها عدة تطورات، وتجلا ذلك من خلال اصدارها لعدة قوانين من الاستثمار وتباعها لعدة مراسيم وقرارات تتعلق اساسا بالإجراءات التحفيزية والضمانات قصد تشجيع وتطوير الاستثمار

1-قوانين الاستثمار:

يتضمن قانون ترقية الاستثمار ل2016 ما يلي

1-1-الامتيازات المتعلقة بالنظام العام:

ويمكن تقسيم هذه الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الى قسمين

1-1-1-مرحلة انجاز الاستثمار :

بموجب المادة رقم 12 كانت الامتيازات المقدمة لمرحلة الانجاز كالتالي[1]:

"كما هو مذكور في المادة 20ادناه في المزايا الأتية

- ✓ اعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرتا في انجاز الاستثمار؛
- ✓ الاعفاء من رسوم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتنات محليا التي تدخل مباشرتا في انجاز الاستثمار؛
- ✓ الاعفاء في دفع حق نقل الملكية بعوض والرسوم مع الاشهار العقاري عن كل مقتنيات العقارية التي تتم في اطار الاستثمار المعني؛
- ✓ الاعفاء من حقوق التسجيل والرسوم على الاشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية والغير مبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية وتطبق هذه المزايا علة مدة دنيا لحق الامتياز الممنوح؛
- ✓ تخفيض بنسبة 90%من مبلغ الأتوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترت انجاز الاستثمار؛

الاعفاء لمدة 10 سنوات من الرسوم العقارية على الملكية العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء؛

[1] مادة (12)، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 19-20

- ✓ الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات وزيادة في رأس المال.

1-1-2- مرحلة الاستغلال[1]:

بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة 3 سنوات من المزايا الأتية

- ✓ اعفاء من الضريبة على أرباح الشركات
- ✓ الاعفاء من الرسوم على النشاط المهني
- ✓ تخفيض بنسبة 50%من مبلغ الاتاوة الإجبارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة

1-2-الامتيازات المتعلقة بالنظام الخاص:

حسب هذه الأنظمة يمكن التطرق الى نوعين من الامتيازات وهي:

1-2-1- امتيازات فترت الانجاز

من المادة 13تتضمن ما يلي:

- ✓ تتكلف الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشأة الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛
- ✓ تخفيض من مبلغ الاتاوة الإجبارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة ، بعنوان منح أراضي عن طريق الامتياز من أجل انجاز المشاريع الاستثمارية؛
- ✓ بالدينار الرمزي للمتر المربع (م$^2$) خلال فترت عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة الى 50%من مبلغ اتاوات الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة؛
- ✓ بالدينار الرمزي للمتر المربع (م$^2$)لفترة 15 سنة وترتفع بعد هذه الفترة الى 50%من مبلغ اتاوات أملاك الدولة بالنسبة لمشاريع الاستثمارية المقمة في ولايات الجنوب الكبير.

1-2-2-امتيازات فترت الاستغلال:

من المزايا المنصوص عليها في فقرة 2، البندان (أ، ب) المادة 12اعلاه لمدة10 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال والمحددة من محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية، بناء على طلب المستثمر.

[1] مادة (12)، مرجع سبق ذكره، ص، 20

3-1 -قانون تطوير الاستثمار:

1-3-1-نظام الاستثناءات [1]:

المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذا الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

- وقد ضمة المادة 17 "تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني و المعدة على أساس الاتفاقية المتفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة.

تبرم الوكالة هذه الاتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار .

تحدد معايير تأهيل الاستثمارات المذكورة في الفترة الاولى أعلاه وكذا محتوى وإجراءات معالجة ملف طلب الاستفادة من المزايا الاستثنائية، عن طريق التنظيم.

-وأيضا قد نصت المادة 18[2]:

يمكن أن تتضمن المزايا الاستثنائية المذكورة في المادة 17 اعلاه ما يلي:

- ✓ تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة في المادة 12أعلاه، لفترة يمكن أن تصل الى 10 سنوات؛
- ✓ منح اعفاء أو تخفيض طبقا لتشريع المعمول به للحقوق الجمركية و الجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والاعانات أو المساعدات أو الدعم المالي وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح ، بعنوان مرحلة الانجاز، لمدة المتفق عليها حسب أحكام المادة 20 ادناه.

يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح الإعفاءات أو التخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسوم على القيمة المضافة المطبقة على اسعار السلع المنتجة التي تدخل في اطار الانشطة الصناعية الناشئة ، حسب كيفيات المحددة عن طريق التنظيم ولمدة لا تتجاوز 5 سنوات.

تستفيد من نضام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في انتاج السلع المستفيدة من الاعفاء من الرسوم على القيمة المضافة، حسب أحكام الفقرة أعلاه وذلك وفق كيفيات محددة وفق المادة 43 وما يليها من رسوم على رقم الأعمال .

يمكن أن تكون مزايا الانجاز المقررة في هذه المادة بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد والمكلفين بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير حسب الكيفيات والشروط المحددة عن طريق التنظيم

[1] مادة (17)، مرجع سبق ذكره، ص، 21

[2] مادة (18)، مرجع سبق ذكره، ص، 21

يتم تحديد مستوى وطبيعة المزايا المقررة في هذه المادة على أساس شبكت التقييم تحدد عن طريق التنظيم.

1-3-1-1-أجال الانجاز[1]:

وقد نصة المادة 20" يجب أن تنجز الاستثمارات المذكورة في المادتين الاولى والثانية أعلاه في أجل متفق عليه مسبقا مع الوكالة.

يبدئ سريان أجل الانجاز من تاريخ التسجيل المنصوص عليه في المادة 4 اعلاه ويدون في شهادة تسجيل المذكورة في المادة 8 اعلاه.

يمكن تمديد هذا الأجل طبقا لكيفيات المحددة عن طريق التنظيم

1-3-1-2-الضمانات الممنوحة للاستثمارات:

وتضمنت المادة 21" مع مراعات الأحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية ومتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية، يتلقى الأشخاص التبعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة فيما يخص الحقوق والوجبات المرتبطة باستثماراتهم "

1-3-2-أجهزة الاستثمار:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة بموجب أحكام المادة6 من الأمر رقم (01-03) المؤرخ في 20غشت سنة 2001 المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، مؤسسة عمومية ادارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تكلف، بالتنسيق مع الادارات والهيئات المعنية، بما يأتي:

- ✓ تسجيل الاستثمارات؛
- ✓ ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج؛
- ✓ ترقية الفرس والامكانات الاقليمية ؛
- ✓ تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وانجاز المشاريع ؛
- ✓ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛
- ✓ اعلام وتحسيس في مواقع الأعمال ؛
- ✓ تأهيل المشاريع المذكورة في مادة 17 وتقييمها واعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها؛

[1] مادة (20)، مرجع سبق ذكره، ص، 21

- ✓ مساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار، طبقا لتشريع المعمول به؛
- ✓ تسيير حافظة المشاريع السابقة في هذا القانون وتلك المذكورة في مادة14.

يحدد تنظيم الوكالة وسيرها عن طريق التنظيم

تحصل الوكالة، بعنوان معالجة الاستثمار، سواء من قبل مصالحها الخاصة او مراكز التسيير المذكورة أدناه ، اتاوة يحدد مبلغها وكيفيات تحصيلها عن طريق التنظيم.

2- الأحكام الملغات حسب المادة 37[1]:

"تلغي أحكام الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جماد الثاني عام 1422الموافق 20غشت سنة 2001 والمتعلقة بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم باستثناء أحكام المواد 06و18 و22 منه كما تلغا أحكام المادة 55 من قانون رقم 13 -08 المؤرخ عام 1435 الموافق ل30 ديسمبر 2013 المتضمن قانون المالي سنت 2014.

## المطلب الثالث: تطوير أداء الاطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر:

ان تطوير الأداء المؤسسي للاستثمار يتم في ظل وجود مؤسسات متخصصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاشراف عليه، وتقديم خدمات ما بعد الاستثمار، بالإضافة الى تبسيط الاجراءات الادارية وتذليل الصعبات التي تواجه المستثمرين الأجانب وفي هذا الصدد خصصت الجزائر أجهزة مكلفة بترقية وتطوير الاستثمار.

1-المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

تأسس هذا المجلس في عام 2001 ونشأ لدا الوزير المكلف بترقية الاستثمارات تحت سلطة الرئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته، حيث يقوم هذا المجلس بالمهام التالية[2]:

- ✓ يقترح استراتيجية الاستثمار وأولويته؛
- ✓ يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند اليه ويوافق عليه؛
- ✓ يقترح ملائمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة؛
- ✓ يدرس كل اقتراح يتعلق بمنح مزايا جديدة، وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة؛
- ✓ يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحسينها؛
- ✓ يضع مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها؛

[1] مادة (37)، مرجع سبق ذكره، ص، 24

[2] كريمة فرحي ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مرجع سبق ذكره ، ص،ص، 292-293.

- ✓ يفصل على ضوء الأهداف تهيئه الاقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي؛
- ✓ يدرس ويوافق على اتفاقيات الاستثمار؛
- ✓ يقيم القروض الضرورية لتغطية برنامج الوطني لترقية الاستثمار؛
- ✓ يضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار؛
- ✓ يحث على انشاء وتطوير المؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار ويشجع على ذلك.

2-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تابعة لرئاسة الحكومة انشأة كنتيجة وتكملة للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بموجب الأمر الرئاسي المتعلق بتطوير الاستثمار ونصت عليه المادة الاولى من الأمر (03-01) وعرفتها على أنها "مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ."

تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المهام التالية[1]:

- ✓ ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها؛
- ✓ تقديم التسهيلات الخاصة بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات؛
- ✓ تجسيد المشروعات بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة الا مركزية؛
- ✓ استقبال المستثمرين المقيمين والغير مقيمين واعلامهم ومساعدتهم؛
- ✓ تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار؛
- ✓ الاتصال مع الادارات والهيئات المعنية؛
- ✓ تقديم معلومات الخاصة بالمحيط الاستثماري؛
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي تعاهد بها المستثمرين خلال مدة الاعفاء؛
- ✓ المشاركة في تطوير وترقية مجالات جديدة للاستثمار؛
- ✓ تنظيم ندوات وملتقيات دراسية خاصة بفرص الاستثمار.

[1] مصباح بالقاسم، اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006،ص،77.

## المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الحوافز المقدمة في قوانين الاستثمار.

يمكن القول ان الاصلاحات التي قامت بها الجزائر فيما يخص القانوني والمناخ المؤسساتي والانفتاح الاقتصادي التي تسعا الى تحقيقه، حققت بعض التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة لاكن تبقا ضعيفتا مقارنتا بالتدفقات العالمية وعلى هذا الأساس سنقوم بتتبع تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في مرحلة محل الدراسة.

وللإشارة فان الاستثمارات حظية بالاهتمام الكبير من طرف السلطات الجزائرية خصوصا بعد فشل نضام المخططات التنموية في تحقيق الأهداف المسطرة، وهذا ما دفع المشرع الجزائري بسن قوانين وتشريعات التي بإمكانها أن تضمن السير الحسن لعملية الاستثمارية.

### المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الحوافز المقدمة في قانون المعدل 2013 وقانون 2016

#### 1-تطور الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال فترة 2013-2015

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال هذه الفترة انخفاضا كبيرا حيث كانت كالتالي:

الشكل (3-5) تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلا 2013-2015

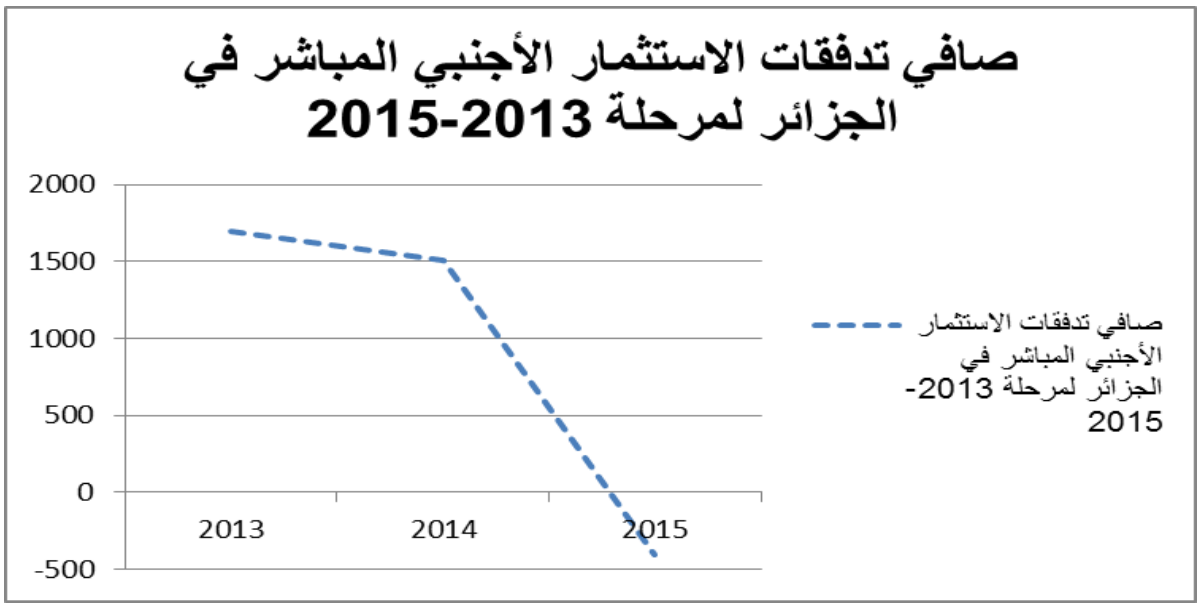


من اعداد الطالبان بالاعتماد على:

https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?end=2016&locations=DZ&name_desc=true&start=2013&view=chart

في هذه المرحلة نلاحظ انخفاض مستمر للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث كانت التدفقات الصافية للاستثمار سنت 2013 مليار وستة مئة وثنان وتسعون (1692مليون دولار) وقد إنخفظة في السنة الموالية (2014) الى مليار وخمسة مئة وثلاثة ملايين(1503مليون دولار) حيث كان التناقص معقول ثم زادة حدة الانخفاض الى غاية 2015 والذي كان صافي التدفقات سالبا بأربعة مئة وثلاثة ملايين (403- مليون دولار) وهذا يعني أن الاستثمار الخارج قد فاق الاستثمار الوارد لهذه السنة

## 2- تطور الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال فترة 2015-2016

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة السابقة انخفاضا كبيرا ثم انتعشت في هذه الفترة حيث كانت كالتالي:

الشكل (3-6) تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلا 2015-2016

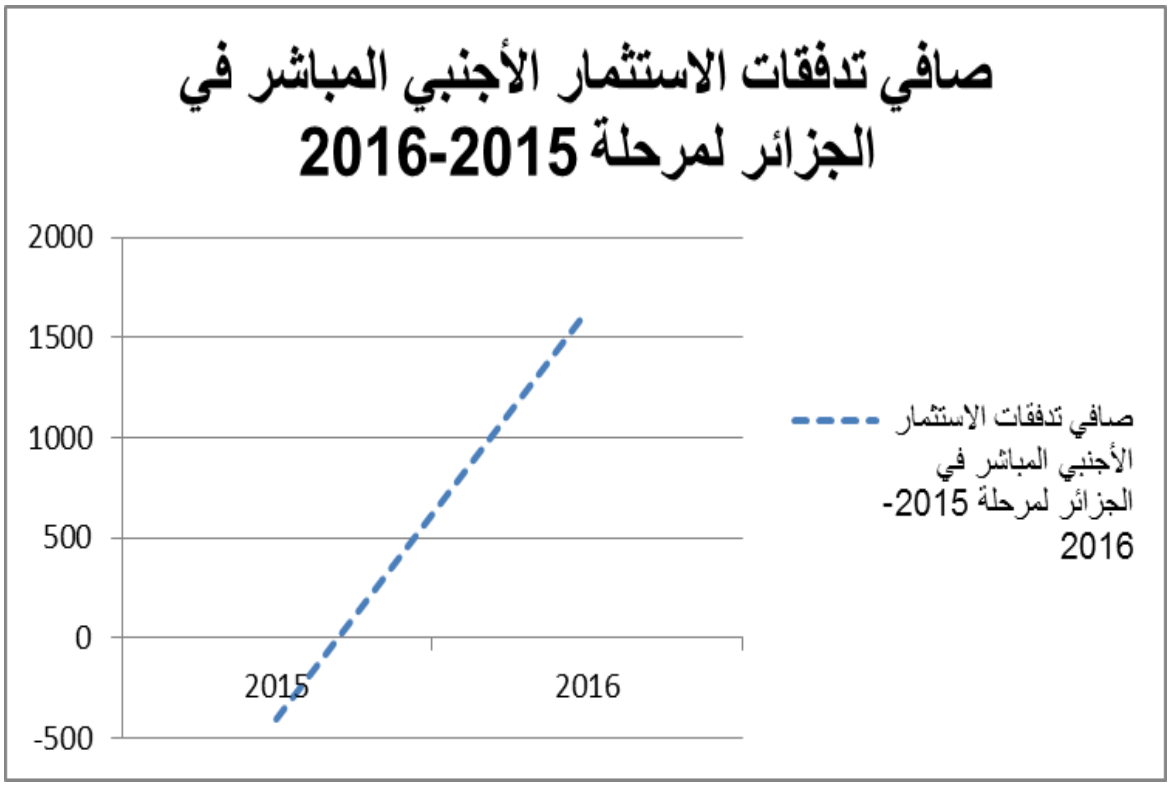


من اعداد الطالبان بالاعتماد على

https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?end=2016&locations=DZ&name_desc=true&start=2013&view=chart

في هذه الفترة كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسن حيث بعد انهيارها في سنة 2015 الى مستوا سالب بأربعة مئة وثلاثة ملايين دولار حيث كان في مرحلة حرجة جدا ثم انتعش و ارتفع مستواه في سنة 2016 وعاد موجبا مجددا بقيمة مليار وستة مئة وسبعة وثلاثون مليون دولار (1637مليون دولار)وب التالي نستطيع القول ان الاستثمار الوارد الى الجزائر في سنة الأخيرة قد فاق الاستثمار الخارج من الجزائر في نفس السنة و لا كنها لم يرجع الى حجمه الطبيعي والذي سجل سنة 2013

## المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار في الجزائر خلال فترة الدراسة

### 1-حسب قطاع النشاط

ويتوزع الى عدة أنشطة نلخصها في الجدول التالي

الجدول رقم( 3-1): توزيع الاستثمار حسب النشاط

| الفرع الصناعي | القيمة بالمليون دينار جزائري | % |
|---|---|---|
| الزراعة | 4373 | 0.20% |
| البناء | 77661 | 3.50% |
| الصناعة | 1783922 | 80.48% |
| الصحة | 13572 | 0.61% |
| النقل | 14820 | 0.67% |
| السياحة | 113772 | 5.13% |
| الخدمات | 119139 | 5.37% |
| الاتصالات | 89441 | 4.03 |
| المجموع | 2216699 | 100% |

مصدر http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

وهنا نلاحظ أن الصناعة هي من تستحوذ على أكبر نسبة والتي تمثلت في 80.48%من نسبة الاجمالية للاستثمار من حيث قيمة المشاريع ثم يليها قطاع الخدمات بنسبة 5.37%، وبعدها مباشرة قطاع السياحة بنسبة 5.13%، ثم بعدها قطاع الاتصالات حيث كان بنسبة 4.03%، وبعدها قطاع البناء ب3.50%، ثم قطاع النقل ب0.67%، وبعده قطاع الصحة بنسبة 0.61%، في الأخير نلاحظ قطاع الزراعة بنسبة 0.20%، و وهذا ما يتضح جليا في الشكل التالي

شكل رقم( 3-7) : توزيع الاستثمار حسب النشاط

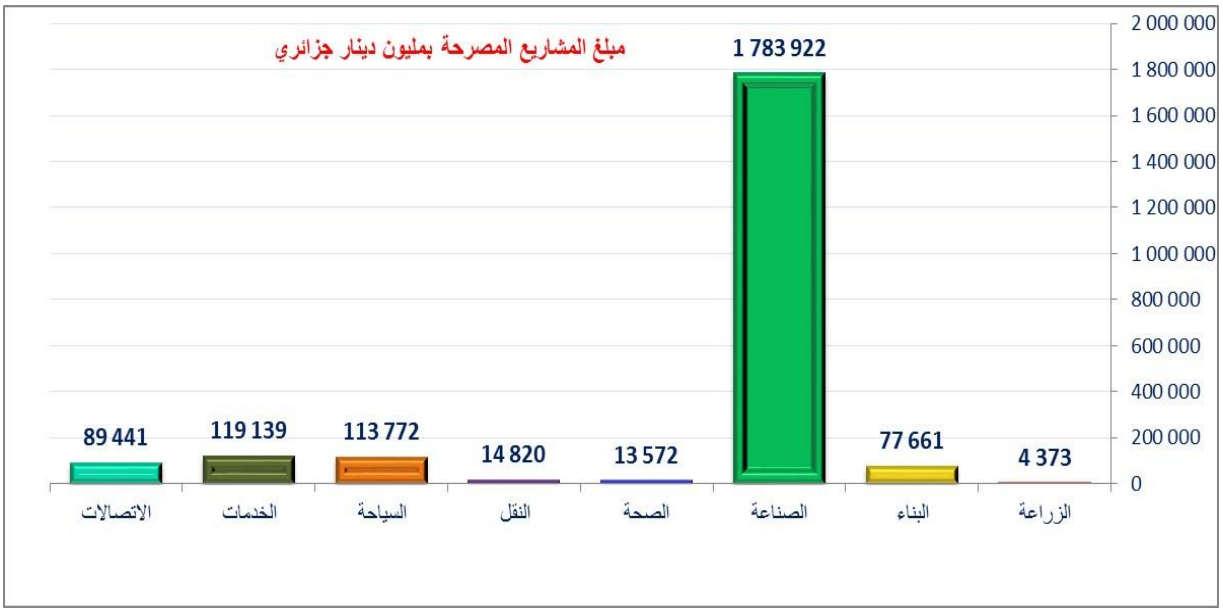


مصدر http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

**2-حسب نوع الاستثمار:**

وقد وزع في الجدول التالي الاستثمار الى عدة أنواع وهي كالتالي

الجدول رقم( 3-2): توزيع الاستثمار حسب نوع:

| نوع الاستثمار | قيمة بمليون دينار جزائري | % |
|---|---|---|
| انشاء | 6833051 | 53.38% |
| توسيع | 5109101 | 39.91% |
| اعادة الهيكلة | 479 | 0.00% |
| اعادة تأهيل | 299003 | 2.34% |
| اعادة تأهيل - توسيع | 559200 | 4.37% |
| المجموع | 12800834 | 100% |

مصدر http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

**وفي تحليلنا لهذا الجدول لاحظنا ما يلي:**

حظية مشاريع الانشاء أكبر حصة في حجم الاستثمار حيث مثلت 53.38%من الحجم الاجمالي للاستثمار وتليها مشاريع التوسع بنسبة 39.91%، و نلاحظ أن اعادة تأهيل التوسيع قد جاءت بعد التوسع بنسبة 4.37%، ثم تليها اعادة التأهيل بنسبة 2.34%، وفي المرتبة الأخيرة اعادة الهيكلة والتي لم تحظا بشيء وفي الشكل التالي تتضح الرؤية أكثر وتفصيلا أكبر للجدول

**شكل رقم(3-8 )** : توزيع حسب نوع الاستثمار

مصد http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

**3-حسب القطاع القانوني:**

وتصنف في هذا القطاع الى 3 أصناف هي عام وخاص ومختلط وفي الجدول التالي قد لخص ما يلي

الجدول رقم( 3-3): توزيع الاستثمار حسب القطاع القانوني

| الحالة القانونية | القيمة بمليون دينار جزائري | % |
|---|---|---|
| خاص | 7290151 | 56.95% |
| العمومي | 4319545 | 33.74% |
| مختلط | 1191137 | 9.31% |
| المجموع | 12800834 | 100% |

مصدر http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

في الجدول السابق لاحظن أن القطاع الخاص هو من يحتل المرتبة الاولى وقد حاز على النسبة الأكبر والتي تمثلت في 56.95%، وبعدها القطاع العمومي الذي حاز على نسبة أقل من القطاع الخاص حيث كانت نسبته33.74%، وفي الأخير نلاحظ أن القطاع المختلط وكان قد سجل نسبة 9.31، وفي الشكل التالي يظهر هذا التباين بوضوح.

**شكل رقم( 3-9)** : توزيع الاستثمار حسب القطاع القانوني

مصدر http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

## المطلب الثالث: مقارنة بين قوانين الاستثمار ومدى مساهمة الحوافز الضريبية الممنوحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال ما تطرقنا لهمن القوانين التحفيزية والتي تمثلت في جملة من الاصلاحات التي بشأنها تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذه العملية تطلبت مجموعة من التغييرات التي طرأت في القانون المعدل لسنة 2013والتي تمثلت المادة 38 في تعديل المادة 11 للأمر 01-03المؤرخة في 20غشت سنة 2001 المتعلقة بتطوير الاستثمار المعدلة والمتممة والتي تضمنت التغييرات التالية اعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الاشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية والغير مبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية وأيضا تم تعديل أحكام المادة 57 من قانون رقم 09-01 المؤرخ في 22 يوليو في المادة 40والذي تضمن التعديلات التالية " يبقا المتعاملون الأجانب شركاء مع الشركات الوطنية معفيين من الزامية اعادة الاستثمار عندما تدمج المزايا الممنوحة في سعر السلع والخدمات التامة المنتجة، ويتعين على الشركات المعنية، قصد الاستفادة من تكوين الأرباح أن ترفق طلبها بكشف مبرر يحدد مبالغ وفترات تحقيق الأرباح المعنية أما في القانون رقم 16-09المؤرخ في 03 غشت سنة 2016 ، يتعلق بترقية الاستثمار وقد عدل فيه القوانين السابقة وتم فيها زيادة بعض التحفيزات والامتيازات التي

ذكرت في المواد التالية المادة 12 والتي تم التطرق فيها الى بعض التحفيزات الجبائية والشبه الجبائية والجمركية والتي تمثلت في التحفيزات التالية :اعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرتا في انجاز الاستثمار، الاعفاء من رسوم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتنات محليا التي تدخل مباشرتا في انجاز الاستثمار، الاعفاء في دفع حق نقل الملكية بعوض والرسوم مع الاشهار العقاري عن كل مقتنيات العقارية التي تتم في اطار الاستثمار المعني، الاعفاء من حقوق التسجيل والرسوم على الاشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية والغير مبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية وتطبق هذه المزايا علة مدة دنيا لحق الامتياز الممنوح، تخفيض بنسبة 90%من مبلغ الأتوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترت انجاز الاستثمار، الاعفاء لمدة 10 سنوات من الرسوم العقارية على الملكية العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء، الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات وزيادة في رأس المال.

أما في بالنسبة للاستغلال فكانت كالتالي: بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة 3 سنوات من المزايا الأتية، اعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الاعفاء من الرسوم على النشاط المهني ، تخفيض بنسبة 50%من مبلغ الاتاوة الاجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة .

وقد تضمن القسم الرابع من قانون 16-09 والذي تمثل في المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني و الذي تضمن المواد من 17الى 37والتي تمثلة في جملة من التحفيزات والاصلاحات المتعلقة بالاستثمارات والتي تطرقنا اليها في المطلب الأول.

وكخلاصة يمكن القول أن التحفيزات الضريبة تلعب دورا ضعيفا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن اعتبارها من المكونات الثانوية من مناخ الاستثمار فعند قيامنا بتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر (2013-2016) التي عرفت صدور عدة قوانين تمنح جملة من الامتيازات لصالح المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء ففي سنت 2013صدر جملة من القوانين المعدلة، المتعلقة بترقية الاستثمار الا ان هذه الفترة شهدة انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى غاية سنة 2014 حيث زادة حدة انخفاض هذا الأخير وفي سنة 2015 سجلة ادنا مستوى له حيث فاق حجم تدفق الاستثمار الخارج الاستثمار الوارد وقد سجل صافي التدفقات ب403- مليون دولار ثم بين فترة 2015 و2016 سجل صعود ملحوظا وقدر ب1637 مليون دولار وبعدها تم صدور قانون 16-09 لسنة 2016 والذي يتعلق بترقية الاستثمار حيث لم يأثر على حركت هذا الأخير وستمر في الصعود بوتيرة ثابتة .

وبتالي عدم استقرار الاستثمارات الأجنبية المباشر دليل على ارتباطه بمجموعة من العوامل المتداخلة بالإضافة الى منح حوافز ضريبية يجب التركيز على باقي العوامل التي من شأنها التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

كتوفير البنية التحتية و مواكبة التطورات العالمية في مختلف المجالات والقيام بحملات اشهارية لما تملكه الجزائر من فرس استثمارية.

## المبحث الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيل الحوافز الضريبية في جذبه

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر والمكرسة في ترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، الا ان حجم الاستثمار الأجنبي المسجل في البلد لم تكن تتناسب في أي حال من الأحوال مع مستوا الطموحات، وقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات المستثمرين الأجانب ويمكن ارجاع ذلك للعراقيل الاقتصادية والقوانين و الادارية التالية:

### المطلب الأول :العوائق الاقتصادية

من بين المعوقات الاقتصادية التي أدت الى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر ما يلي:

**1-عدم وجود سوق المنافسة:**

رغم وجود الترسانة القانونية السابقة فان الجزائر لم تصل بعد الى المستوى المطلوب من اصلاحات هذا يعد نسبيا مقبولا نضرا لما مرت به البلد من تقلبات في السياسة ويمكن ارجاع ذلك الى العوامل التالية[1]:

- ✓ ان من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نضرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط الى اقتصاد رأس مالي كما أن أليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعتا مقارنتا بالدول الأخرى التي تتنافس في هذا الجانب؛
- ✓ كما أنا الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم مأصدرته من قوانين فان عملية الخوصصة لم طبق كما يجب وهذا نضرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني لذلك اصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصتا في النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة الا اذا كانت نتائجها مضمونة؛
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات ، وهذا القطاع لم يصل بعد الى المستوى المطلوب رغم ان نشاطه يمثل 44%من النشاط الوطني اضافتا الى ذلك فان نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، لأن قطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقاته الخاصة مع المستثمرين الأجانب؛

[1] بولعيد بعلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي شلف، العدد04 ،ص، ص79-81

✓ اضافة الى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر الا اذا لاحظ ان القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، ولاكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالإستراد وهو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنتا بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المدال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار؛

✓ اما الجانب الأخر هو أن المؤسسة الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين الاستثمار المحلي الأجنبي؛

✓ بالإضافة الى الفشل وعدم فعالية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه الى الدول الأخرى يكون فيه المحيط المالي فعالا ومناسبا؛

✓ كما أن الظاهرة الأخرى الخطيرة هي انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك، لأن هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال وادخالها في نشاط الاقتصادي وهذا يحد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحليين والأجانب فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فان عدد الملفات الخاصة في هذا الموضوع بلغة 10000ملف خلال 10سنوات وهذا الداء يجب محاربته لما له أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.

**2-عائق العقار:**

يتمثل عائق العقار بدرجة الاولى بعدم توافق العرض مع الطلب، فالعقار الصناعي يعتبر مشكل حقيقي خاص في شمال البلد، ويزداد المشكل تعقيدا في ضواحي العاصمة والمدن الكبرى، حيث يعتبر الطلب على العقارات الكبيرة بسبب وجود المنشأة قاعدية وتجهيزات وقربها من المطارات والموانئ وكذلك وجود الأسواق الواسعة أما منطقة الجنوب والهضاب العليا، فهناك عرض كبير للعقار لاكن المشكل هو قلة المنشأة القاعدية والتجهيزات والبعد عن الموانئ والمطارات، كما يعتبر الحصول على العقار الصناعي من بين الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار، غير أن الحصول على العقار تعترضه عدة مشاكل تتمثل أساسا في[1]:

✓ طول فترة الرد من طرف الهيئات المتخصصة بالعقار الصناعي التي تفوق السنة؛

✓ كثرت الاجراءات وتعقيدها من طرف هيئات ترقية الاستثمار، وهيأت تخصيص العقار وكذلك هيأت سير العقار؛

[1] علي همال، فاطمة حفيض، أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ضل اتفاق شركة اورو متوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمانت، جامعة ابو بكر بالقايد تلمسان، العدد 04، مارس 2005، ص،387.

- ✓ تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة بالإضافة الى عدم تطابق الأراضي الصناعية ونوع النشاط الصناعي؛
- ✓ ان منح الأراضي الصناعية للمستثمرين يرجع في كل ولاية الى لجنة تنشيط الاستثمارات ويتمثل دورها في النازل على أراضي أملاك العمومية معتمدين على وكارت ترقية الاستثمارات؛
- ✓ أمن المنطقة الصناعية.

**المطلب الثاني: العوائق التنظيمية والادارية.** من بين عوائق التنظيمية والادارية التي تحول دون تحقيق نتائج المرغوبة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

**1-الفساد الاداري:**

يشير المنتدى الاقتصادي العالمي والذي ضم أهم وأكبر صانعي القرار السياسي الاقتصادي ، وأبرز مسؤولي الشركات متعددة الجنسيات، أن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد المغرب الأقصا في المغرب العربي في مجال تداول الرشوة في الصفقات العمومية، العقود والمشاريع.

**2-التعامل مع المصالح الجمركية**[1]:

ان من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاجتماعية والسياسية للدول النامية وملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمري بيرو قراطي المتعفن أدا بكثير من رجال الأعمال الى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نضرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين.

**3-عدم كفاءة اجراءات الترويج لفرص الاستثمارية:**

تعتبر عملية الترويج للمشاريع الاستثمارية عملية مهمة، والتي يتم من خلالها اعلام المستثمرين الأجانب بالفرس الاستثمارية المتاحة في البلاد، غير أن الجزائر تفتقر الى كفاءة وفعالية الازمة في الترويج ويتضح ذلك من خلال[2]:

- ✓ عدم كفاءة الغرفة التجارة والصناعة، وغرف الجهوية للترويج لما هو متاح من فرص الاستثمارية فضلا عن عجزهم على مرافقة المستثمرين؛
- ✓ عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ترويج للاستثمارات؛
- ✓ عجز الهيأة الدبلوماسية الجزائرية في الخارج على بناء انطباع ايجابي وجذاب للقطر وللمشروعات الاستثمارية.

[1] بلعيد بعلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص85.

[2] محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلت الاقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 06،ص،ص، 328-327

## المطلب الثالث: سبل تفعيل دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

كما أشرنا سابقا فان الحوافز الضريبية الممنوحة في الجزائر لم تبغ هدفها وتأتي بثمارها كمحفز للاستثمار الأجنبي المباشر، ومنه سنقدم بعض المقترحات التي من شأنها تفعيل أثر الحوافز الضريبية في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

### 1-على المستوى الداخلي:

وفي ما يلي الترتيبات الازمة[1]:

### 1-1-تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر:

باعتبار أن الحوافز الضريبية جزء من الاستثمار فان أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يظهر الا اذا كانت بقية العوامل الأخرى المكونة للمناخ الاستثماري في صورة جديدة، ومنه يستلزم ضرورة الاستمرار في نهج الاصلاح السياسي والاقتصادي من أجل الوصول للاستقرار المطلوب، كما يجب تأهيل واصلاح الادارة الجزائرية التي هي من أصعب المهام لأنه يمس الانسان وما يتميز به من اختلاف طريقة تفكير والصفات من خلال تكوين الفعال للإداريين وتبسيط واضفاء شفافية على المعاملات وزيادة الوعي القانوني لدا المواطنين، زيادة على رفع الأجور الاداريين الى مستوا الوظائف المشابهة في القطاع الخاص.

### 1-2-تطبيق سياسة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

ويقصد بسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استخدام موارد ترويجية مختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة ( مثل زيادة معدلات نمو الاقتصادي، زيادة الصادرات، الانتاج ليحل محل الواردات، توفير فرص العمل ، تحسين المستوى التكنولوجي والفن الانتاجي) وذلك للاستفادة من مزايا الموقعة وخفض مخاطر الاستثمار مقارنتا بالدول الأخرى ، فالدول التي تقوم بتطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم بمنح الحوافز الضريبية نحو الأنشطة المستهدفة فحسب بدلا من توجيهها للاستثمار بشكل عام الدول تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد وخاصتا الميزانية العامة للدولة ، فان توجيه الحوافز الضريبية ينعكس ايجابيا على البنية الاقتصادية وبالنظر الى قانون الاستثمار في الجزائر، نجده يمنح حوافز ومنها الحوافز الضريبية الى جميع القطاعات الاستثمارية دون تحديد قطاعات بعينها وهذا رغم أن قانون يمنح حوافز ضريبية ضمن النظام الاستثنائي كما ذكرنا ذلك سابقا بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تنفذ في مناطق التي تحتاج تنميتها الى مساهمة الخاصة من جانب الدولة وكذلك المشاريع الاستثمارية الذي تكون لها أهمية خاصة بالنسبة للاستثمار الوطني،

[1] محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص، ص 327-328.

غير أن هذا القانون يفتقر الى تفصيل فيما يخص القطاعات أو المجالات من نفس هذه القطاعات التي تعتبر مهمة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

**2-على مستوى الخارجي:**

وفي ما يلي الترتيبات الازمة:

**2-1-تفادي الازدواج الضريبي:**

من المؤكد ان تفادي الازدواج الضريبي الدولي أصعب من الازدواج الداخلي وذلك لعدم وجود سلطة عليا بين الدول تقوم بالتنسيق بين تشريعاتها الضريبية المتباينة لاسيما ان كل دولة تراعي في وضع تشريعاتها الضريبية ظروفها الاقتصادية والمالية والاجتماعية بصرف النضر عن الدول الأخرى، مع هذا فقد جرا تبني أسلوبين لتفادي الازدواج[1].

**تنظيم الضريبة:**

يتم عن طريق اقرار قانون يقضي صراحتا بإعفاء المكلف بالضريبة معينة ان استطاع ان يثبت انه دفعها الى خزينة دولة أخرى أو عن طريق اقرار قانون يتيح من خلال أحكامه اتباع أحد أساليب منع ازدواج الضريبي المتمثل في:

- ✓ خصم ايراد من ايراد ويتم فيه تخفيض الوعاء الخاضع لتكاليف في الضريبة الأولى من الوعاء الضريبة الثانية، وغالبا ما يحصل هذا التخفيض الأنظمة الضريبية التي يعتمد الضريبة العامة على الاراد الى جانب الضرائب النوعية؛
- ✓ خصم الضريبة من ضريبة : وذلك عن طرق خصم مقدار الضريبة الثانية التي فرضة على المكلف من مقدار الضريبة الاولى أو العكس اي انه يدفع مقدار الفرق بين الضريبتين فقط، بحيث يستلزم أن يكون معدل كلا الضريبتين متساويا حتى يكون التفادي كامل للازدواج؛
- ✓ خصم ضريبة من ايراد: ويتم ذلك بخصم مقدار الضريبة الاولى التي دفعها المكلف من اجمالي الوعاء الخاضع للضريبة الثانية( الاراد)، ويعد هذا الأسلوب عاملا لتخفيف من حدة الازدواج فقط.

**2-2-تسريع الانضمام الى المنضمة العالمية للتجارة[2]:**

ان الإجراءات الجمركية في الجزائر تتميز بالتعقيد وطول المدة من ما ينجر عنها نفور المستثمرين الأجانب، بحيث المدة الازمة لجمركة سلعة معينة والتي قدرت ب16يوم (وقد تصل الى 35يوم في بعض الحالات) هذه المدة لا تتجاوز 3 أيام في المغرب، و5أيام في الصين وفي أقصا الحالات لا تتعدى 12يوم، غير أن من الأثار المحتملة في الانضمام الجزائر الى المنضمة العالمية للتجارة نتيجة الاندماج الاقتصاد الوطني في فضاء التجاري العالمي ، الزام ادارة الجمارك بتسهيل الاجراءات الجمركية للواردات، فتضطر هذه الأخيرة في الاعتماد على التقنيات الحديثة في السير،

[1] نصيرة بعون يحياوي، الضرائب الوطنية والدولية، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010،ص،ص،214-215

[2] محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص،329.

كتوسيع شبكة الاعلام الألي على مستوى المكاتب الجمركية مثلا، لأن عملية تسيير البضائع مهمة جدا كما أن توسيع الاعلام الألي، يسهل إجراءات الجمركية للبضائع ويساعد على اتخاذ قرارات سليمة وبسرعة، وهذا باعتماد على معلومات التي يتم الحصول عليها من قبل أنظمة العبور، وهكذا يتم تحديث ادارة الجمارك وتطويرها.

## خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل الى الاستثمار الأجنبي في الجزائر حيث افتتح المبحث الأول بتطور سياسات الاستثمار الأجنبي للجزائر، من خلال القوانين التي سنها المشرع الجزائري والمتعلقة بالاستثمار منذ الاستقلال الى سنة 2016 بالإضافة الى الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي وفي الأخير تم التعرض الى تطوير المؤسسي للاستثمار في الجزائر.

ويهتم المبحث الثاني بواقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ضل الحوافز المقدمة في قوانين الاستثمار، حيث تم تقسيم تدفقات الاستثمار الأجنبي الى الجزائر الى مرحلتين الاولى من 2013الى 2015 المرافقة لصدور قانون (12-12) والمتعلقة بقانون المالية لسنة 2013، والثانية من 2015-2016 الموافقة لصدور الأمر (16-09) يتعلق بترقية الاستثمار ومن ثم مقارنة بين قوانين الاستثمار ومعرفة مدا مساهمة الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار.

اما المبحث الثالث اهتم بالعوائق الاقتصادية والتنظيمية والادارية التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفي الأخير سبل تفعيل الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي.

# الـخاتـمة

**الخاتمة العامة**

اتضح من خلال الدراسة السابقة أنه بالرغم من الجهود المبذولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، بل كانت بعيدة كلل البعد عن ما كان متوقع من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب كما أن حجمها لم يقرب من مستوا الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني.

ولقد تبين من خلال العرض السابق أن الاستثمار في الجزائر مازال يعاني من جملة من العوائق أهمها مشكل العقار والمشاكل المرتبطة بالتحويلات البنكية والتدابير والاجراءات الجمركية والتدابير الخاصة بالإجراءات الادارية والبيروقراطية فيما يتعلق بالتسجيل التجاري .

وقد حاول الباحثان اختبار الفرضيات التي قامة عليها الدراسة حيث اتضح ما يلي:

## 1. إختبار الفرضيات

-يمنح النظام الجبائي الجزائري العديد من التحفيزات الضريبية في شكل اعفاءات وتخفيضات وهذا صحيح، وتمثلت في عدة حوافز حسب مراحل التي يمر بها المشروع فهناك حوافز في مرحلة الانجاز وحوافز في مرحلة الاستغلال وتكون هذه الحوافز محددة بمدة زمنية.

-افترضت الدراسة أن زيادة الاستثمار الأجنبي الى الجزائر راجع الى الزيادة في منح الحوافز، الا أنه تبين أن الحوافز الضريبية لم تكن السبب في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي لأنها ليس من المحددات الرئيسية المتحكمة في قرار الاستثمار، حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد توفير المناخ الاستثماري الملائم من استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية، سهولة وتبسيط الاجراءات الادارية توفير الضمانات القانونية التي تحميه كل هذه العوامل تعزز ثقة الاستثمار الأجنبي وتجعله يقدم على الاستثمار في الجزائر.

-يعاني الاستثمار الأجنبي من جملة من المشاكل وأبرزها الفساد الاداري، وهذا صحيح وهذا يرجع الى التعقيدات الادارية والبيروقراطية ومشكل العقار الصناعي وخصوصا في المناطق الشمالية.

## 2. نتائج الدراسة

-على الرغم من قيام الجزائر بمنح جملة من التحفيزات الضريبية للاستثمار الأجنبي المباشر الا أنه لم يرقا للمستويات المطلوبة.

-منح الحوافز الضريبية دون الاهتمام بباقي المناخ الاستثماري قد يؤدي الى زيادة العبء المالي لدولة.

-يعد نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفا بالنضر الى القدرات والامكانيات الكبرى التي تتمتع بها

-يرجع الاخفاق غي استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى وجود جملة من العراقيل والمعوقات من بينها الفساد الاداري والبيروقراطية وانعدام الشفافية مشكلة العقار الصناعي

-انعدام الوضوح والاستقرار في القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار.

-انعدام التوجه التنسيقي من قبل الحكومة الجزائرية والترويج للفرس الاستثمارية الموجودة في الجزائر.

## 3. إقتراحات و التوصيات

-أن يتم وضع منظومة متكاملة من الحوافز الضريبية بالتنسيق مع باقي مكونات ومحددات مناخ الاستثمار والعوامل الأخرى المؤدية الى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي.

-توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بالمزايا التنافسية.

-توفير الحماية التامة من مخاطر التأميم والمصادرة.

-اعادة النظر في التشريعات الاستثمار بغرض تطويرها على ضوء التجارب العملة.

-وضع قوانين واضحة وسهلة الفهم، والقضاء على الثغرات الموجودة لكي لا يتم استغلالها لتحقيق المصالح الخاصة.

-القضاء على البيروقراطية وشتا صور الفساد التي تعرقل سرعة اتمام الاجراءات الحكومية.

-ضرورة قيام الحكومة بالمزيد من الاجراءات التسويقية والدعائية في داخل القطر وخارجه بهدف التعريف بمناخها الاستثماري والمزايا المتوفرة من أجل زيادة القدرة التنافسية للبلد.

## 4. آفاق البحث

من خلال دراستنا لدور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمكننا اقتراح الاشكاليات التالية:

-مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

-محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر .

-أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### *الكتب

1-ابراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011

2-أحمد حمدي عناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دار المعرفة اللبنانية، 1992

3-المرسي سيد حجازي، مبدئ الاقتصاد العام دار الجامعية، الاسكندرية،2000

4-النجار فريد ، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2000

5-بولعيد بعلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي شلف، العدد04

6-سيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار الدجلة، عمان ، 2011،

7-سعيد عبد العزيز عثمان ،شكري رجب عشماوي، النظم الضريبية (مدخل التحليلي والتطبيقي)، مكتب الاشعاع، الاسكندرية، 2000،ص

8-سوزي عدلي ناشد، السياسات المالية العامة، منشورات الحبلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009

9-طاهر مرسي عطية، ادارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، ،الطبعة الثانية،2001،

10-عبد السلام أبو قحف، الاقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003

11-عبد السلام أبو قحف، ادارة الأعمال الدولية ، دار الجامعية ، الاسكندرية 2006

12-عبد المنعم فوزي، مالية عامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية ، بيروت، 1972

13-عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار الجريدة للنشر والتوزيع، 2011

14-عبد الكريم الصادق بركات، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية لنشر، مصر، 1987

15-عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999

16-محمد عباس محرزي، اقتصاديا الجباية والضرائب، دار هومة لطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004

17-محمد طاقة، هدا عزاوي، اقتصاديات المالية العامة، طبعة 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، 2010

18-محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية،2012

19-محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2007

20-منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار النشر والتوزيع عمان،2012

21-نصيرة بعون يحياوي، الضرائب الوطنية والدولية، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010،

22-نزيه عبد المقصود، الاثر الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر ،الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ،2007

*المذكرات

23-ابتسام بن المشري، فعالية النظام الضريبي الجزائري من خلال الاقتطاع من المصدر (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الأغواط)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة ، جامعة عمار ثليجي بالأغواط ،2013-2014

24-بن دحمان دليلة ،بوتريكة هيبة ، الامتيازات الجبائية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة نهاية الدراسة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ليسانس في علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية بنوك، 2010-2011

25-حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الاصلاح الاقتصادي في فترة199262004، أطروحة دكتورا الدولة، جامعة الجزائر،

26-رمضاني لعلا، أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ضل الاصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002

27-سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر"، مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادت الماجستير في علوم التسيير تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف،2009-2010

28-ساعد براوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغرب العربي، مذكرة ماجستير، قسم علوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الدولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008

29-عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1996-2005،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ،2007-2008،ص،ص56-57.

30-عبد الرؤوف بوشمال، التسويق الدولي وتأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، فرع التسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة متنوري، قسنطينة، 2012

31-عبد الكريم بريشي، فعالية النظام الجبائي في ضل توجه الاقتصاديات المحلية نحو العولمة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2007

32-فوزية بو كريع، النية سلمى نصيرة، أثر الاستثمار الأجنبي على سوق العمل ، مذكرة تخرج ليسانس، دفعة 2006/2005بالأغواط،

33-قويدري النبق، أثر النظام الجبائي على سلوك المكلف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة الأغواط، 2009-2010

34-كمال قويدري، سياسة المالية وأثرها على الاستثمار في الجزائر، مذكرة ماجستير ،تخصص نقود ، مالية وبنوك ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب لبليدة، 2006

35-كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص المالية الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مدرسة الدكتوراه تسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بن القايد،2010-2011،ص،ص 9-10

36-كريمة فرحي ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، أطروحة دكتوراه، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3،2013

37-لقويني محمد الأمين، نبق جمال ،أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الأغواط

38-مصباح بالقاسم، اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006

39-يبالة فريد ،شركات متعددة الجنسيات ،علاقات-أثار- مواقف، مذكرة لنيل الماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، دفعة 1995/1994،ص107

***القوانين والمراسيم**

40-الأمر (01-03) المؤرخ في 20 اوت 2001، الجريدة الرسمية ، العدد 47، الصادرة في 22اوت 2001

41-الأمر (06-08) المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية رقم 47، الصادرة في 19 جويلية 2006

42-الأمر رقم (09-01) المؤرخ في 22يوليو 2009، المتضمن قانون مالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية ،العدد 44، الصادرة في26يوليو 2009

43-الأمر رقم (16-09) المؤرخ في 30ديسمبر 2015، المتضمن قانون مالية التكميلي لسنة 2016، الجريدة الرسمية ،العدد46 ، الصادرة 03غشت 2016

***المجلات**

44-علي همال، فاطمة حفيظ، أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ضل اتفاق شركة اورو متوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة ابو بكر بالقايد تلمسان، العدد 04، مارس 2005

45-محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلت الاقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 06

46-بلعزوز بن علي ، مداني أحمد ، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر ،دراسة حالة منطقة بلارا ،الملتقى الدولي "أثار وانعكاسات اتفاق الشركات على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغير والمتوسطة "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس، سطيف ،13-14نوفمبر 2006

***المواقع**

47-https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?end=2016&locations=DZ&name_desc=true&start=2013&view=chart

48-http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395